ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq
JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities
كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

Problems of the Clans of Liwa al-Amarah during the Period 1908-1914 of the Last Ottoman Era: A Documentary Study

Lect. Abdullah Mohammad Abbo Ph.D.

General Education of Nineveh Governorate

* *Corresponding author: E-mail* : abdalah.algalabe72@gmail.com

07722370767

Keywords:
Bani Lam,
Albu Muhammad,
architecture,
clans,
problems,
sheikhs

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 July. 2021
Accepted 17 Aug 2021
Available online 25 June 2022
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

Clan prpblems were a known feature of all stages of the history of Iraq under the Ottoman rule 1514-1918. Since the clans formed the majority of the population of the Iraqi society, and because of the clan system in Iraq, this study came to address the problems of the clans of Liwa al-Amarah during the period 1908-1918, specifically the two strongest and largest clans in it(Bani Lam and Albu Muhammad),which occupy the largest and most active role in the events of that period,by analyzing the motives of clan problems and the attitudes of the Ottoman authorities towards them, how to deal with them and their role in the political, social and economic aspects. In order to facilitate the study, the subject was addressed within two periods and two chronologirs in two topics. The first deals with the Government of Union and Progress and the Problems of the Clans of the Al-Amarah Brigade (1908-1910). The second studies the Government of Union and Progress and the Problems of the Clans of the Al-Amarah Brigade (1911-1914), based on what was made available to us from the published and unpublished Ottoman and British documents including a series of Ottoman history books in general and the history of Iraq and the architec ture district in particular.The study reached results that were presented in the abstract.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.6.2022.16

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

مشاكل عشائر لواء العمارة خلال المدة 1908–1914 من العهد العثماني الأخير
دراسة وثائقية

م.د.عبدالله محمد عبو/ المديرية العامة للتربية في محافظة نينوى

الخلاصة:

كانت المشكلات العشائرية سمة شاخصة لجميع مراحل تاريخ العراق تحت الحكم العثماني 1514–1918، وبما أن العشائر شكلت أغلبية سكان المجتمع العراقي، ولإن النظام العشائري يمثل الإطار التقليدي للنظام السياسي الإجتماعي

في العراق، جاءت هذه الدراسة لتتناول مشكلات عشائر لواء العمارة خلال المدة 1908–1914 وتحديداً أقوى وأكبر عشيرتين فيها(بني لام والبو محمد) اللتين تحتلان الدور الأكبر والفاعل في احداث تلك المدة، وذلك بتحليل دوافع المشكلات العشائرية ومواقف السلطات العثمانية منها وكيفية التعامل معها وتأثيراتها في النواحي السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وتسهيلاً للدراسة، تم تناول الموضوع ضمن مدتين في مبحثين،الأول:حكومة الإتحاد والترقي ومشاكل عشائر لواء العمارة(1908 –1910)، والثاني:حكومة الإتحاد والترقي ومشاكل عشائر لواء العمارة(1911–1914)، بالإعتماد على ما تيسر لنا من الوثائق العثمانية والبريطانية المنشورة وغير المنشورة منها، وسلسلة من كتب التاريخ العثماني عامةً وتاريخ العراق ولواء العمارة خاصةً، وقد توصلت الدراسة إلى حقائق عدة تم عرضها في النتائج.

الكلمات المفتاحية :بني لام، البو محمد، العمارة، عشائر، مشاكل، شيوخ

المقدمة:

رصدت كثير من الدراسات الأكاديمية العلمية تاريخ العراق الحديث خلال الحقبة الزمنية 1908–1914، تلك الحقبة التي رسمت بصورة بارزة ملامح المجتمع العراقي في المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، ولا نُجانب الخطأ إن قلنا أن تلك الدراسات تتحمل المزيد من الدراسات التي تعتمد على مصادر وثائقية جديدة وفق منهج تاريخي يقوم على ربط الأحداث وتحليلها وإستنباط الأحكام منها، لقد تنوعت أسباب الخِلافات والمواجهات بين عشائر العمارة[1] خاصةً، وتحديداً بني لام والبو محمد[2]، والعشائر العراقية عامة، وبين السلطات المحلية العثمانية، وهي بصورة عامة حلقة متصلة غير منفصلة عن سلسلة الحلقات التاريخية السابقة التي شهدت مشاكل العشائر واستمرت في الفترات اللاحقة، ومنها فترة الدراسة، فبحكم سطوة نظام المشيخة وطبيعة المجتمع العشائري، شهدت جميع مراحل الحكم العثماني في العراق رفض العشائر الخضوع لأية سلطة مركزية، ورفضها لأي تدخل حكومي يمس ملكية الأراضي أو فرض ضرائب كبيرة عليهم، رغم المحاولات المستمرة للسلطات العثمانية لصرفهم عن معارضتها وخرق وحدة العشائر بإبعاد بعضها وتقريب البعض الأخر والتمييز في التعامل معهم، أو كسبهم بوسائل أُخرى كمنحهم الإدارة الذاتية لمناطقهم وربطهم بالأرض الزراعية، أو من خلال منح إلتزام جباية الضرائب لشيخ عشيرة وحرمان الآخرين منها، وتأجيج الصراعات والتنافس داخل العشيرة، و إرسال الحملات العسكرية التي مثلت الحل الأرجح في تعامل السلطات العثمانية مع ملف العشائر في العراق.

تغلبت البداوة وعدم الإستقرار على حياة العشائر في وسط وجنوب العراق، وتحت وطأة نظام المشيخة والنزاعات العشائرية وتردي الأوضاع الإقتصادية، ساهمت هذه الأمور في عدم تأقلم الولاة العثمانيين مع طبيعة المجتمع العراقي بكافة تفاصيله، وعدم تفهم الموظفين الأتراك لعقلية أبناء العشائر وطبيعة حياتهم القائمة على التمسك بالتقاليد والأعراف المتوارثة، الأمر الذي عرقل من فرص التقارب

بين الجانبين وساهم في إنتشار أعمال الإضطرابات وتهديد الأمن والإستقرار بين فترة وأُخرى وهي إن تراجعت وهدأت أحياناً، فإنها بقيت مستمرة ونشطة إلى أَواخر الحكم العثماني في العراق.

المبحث الأول: حكومة الإتحاد والترقي ومشاكل عشائر لواء العمارة 1908-1910:

اَدرك الإتحاديون[3] أن تنفيذ سياستهم في الحكم والإدارة تهددها المشاكل الداخلية في الولايات التابعة للدولة العثمانية، وعليه فإن فرض سلطة الدولة وإحتواء جميع مكونات المجتمع تحت هيبتها[4] يتطلب تطبيق إجراءات صارمة تقضي على أسباب المشاكل وإن تم الأمر بإستخدام القوة،وتجهيز الحملات العسكرية ضدهم، وخلق منافس دائمي لكل شيخ من الشيوخ وضرب العشائر بعضها ببعض وتفريقهم وتشتيت قوتهم[5]، سيما وأن تذمر الأهالي وأبناء العشائر بات كبيراً إثر تجاهل الإتحاديين لوعودهم للعرب بالحياة الجديدة مما كان سبباً في توسع الهوة بينهم يوماً بعد يوم، وتصادم العلاقات بين سياستهم المركزية ومساعي الإصلاحيين والنهضويين العرب في إصلاح أوضاع بلادهم العامة[6]، وتزامن ذلك مع إتخاذ شيوخ العشائر زمام المعارضة للإتجاهات الإصلاحية فشكلوا عقبة مناوئة ضدها ولجئوا إلى عقد تحالفالت تواجه مساعي الحكومة الإصلاحية وتهدد هيبتها وتحرض المناوئين عليها، الأمر الذي استوجب على الحكومة اتباع سياسة حازمة تجاهها ومنع تفاقم تداعياتها[7].

ويبدو أن السلطات الإتحادية سعت إلى كسب جانب أبناء المجتمع العربي فبادرت في 10 تموز 1908 إلى إصدار عفوٍ عام عن جميع المساجين والنزلاء في عموم أنحاء البلاد العثمانية، وبغض النظر عن نتائج هذه الخطوة، فإن نظرة الإتحاديين إلى أبناء العشائر بقيت على إعتبارهم رجال معارضين للسلطة يجب إخضاعهم في جميع الأحوال وبشتى الأساليب[8]، ومن المهم الإشارة الى أن كثرة المشاكل العشائرية وتزايد تداعياتها، سيما في جنوب العراق، تزامن مع قصور في أداء الجهاز الإداري للسلطات العثمانية من حيث عدم جهوزيتها الكاملة ومعاناتها من سوء الإدارة، مما ساهم في تفاقم تلك المشاكل والحاجة الملحة في إيجاد حلول عاجلة لها، وهذا كان سبباً يدفع أبناء العشائر للتمسك بعشائرهم كملاذ آمن لهم لمواجهة إجراءات السلطات الحكومية[9]، الأمر الذي فسح المجال، وخاصة عند توسع النزاعات العشائرية وفقدان السيطرة عليها، إلى تدخل عشائر أُخرى للوساطة بين الأطراف المتنازعة مثلما حصل عام 1911عندما تدخل شيوخ الإزيريج[10] للمصالحة بين البو دراج[11] وبني لام[12]، ويبدو لنا جلياً أن مواقع إنتشار عشائر العمارة(بني لام والبو محمد) على الحدود بين إيران والدولة العثمانية ساهمت في تذبذب ولاءات أبناء تلك العشائر وشيوخها وعقّدت إثارة المشاكل وصعبت من نجاح حملات الملاحقة والمتابعة الحكومية ضدهم.

وقد أَدركت حكومة الإتحاد والترقي، وهذا إرث لها من الحكومات السابقة، أن أحد اسباب مشاكل العشائر تكمن في عامل الأرض، من حيث الملكية والموقع والقيمة الإقتصادية، لذلك عملوا على

إعادة توزيع الأراضي بحسب مواقف وولاءات الشيوخ للسلطات الحكومية[13]، فالمعروف أن سياسة الحكومة العشائرية التي استندت على توزيع الأراضي، تمت على أساس توزيعها إلى البدو وشيوخ العشائر والمقربين منهم، وبهدف القضاء على أعمال التمرد والعصيان وفق برنامج حكومي يحقق إستقرار أبناء العشائر وتوطينهم، تم تكليف رؤوساء العشائر في منطقة العمارة لتنفيذ ومراقبة زراعة الأراضي وإدارتها بالتعاون مع السلطات الحكومية[14]، سيما وأن أكثر الأراضي التي وزعت هي بالأصل كانت بعهدة الشيوخ المتمردين ضد السلطات الحكومية،فكانت خطة الحكومة إثارة الفتن والضغائن بين أبناء العشائر وشيوخها، وطبقت أساليب مختلفة لتحقيق أهدافها ومنها تجريد كبار الشيوخ من الأراضي ومنحها لغيرهم من المتنفذين من الشيوخ[15]، وهذا ماحصل مع مشيخة غضبان البنية[16] في العمارة[17]، وتحديداً في مقاطعة المجر الصغير[18]، فبعد الإختلاف بين العشائر حول مبالغ البدلات المفروضة من الإلتزام على المقاطعات الزراعية[19]، تمكن غضبان البنية من إبعاد عشيرة الإزيريج التي تمتعت بالإلتزام بالوراثة، من الإلتزام فيها، وتولى فالح البنية–البنيان[20] مهمة الإلتزام هناك[21]، وعمل غضبان على تجديد الإلتزام لثلاث سنوات أُخرى بواسطة والِي البصرة(عبدالرحمن حسن بك1906–1908) بتقديم الأموال إليه(2500 ليرة) مكافأة له في حال تجديده لإلتزام مقاطعة المجر الصغير له، أما موقف السلطات العثمانية من نزاعات إلتزام الأراضي في لواء العمارة، فقد كانت قد شكلت لجنة إصلاحية برئاسة مصطفى ناظم باشا قدمت من استانبول إلى بغداد وبعد تقصي الأوضاع، وجدت اللجنة أن هناك(18000) ليرة بذمة غضبان البنيان و(16000) ليرة بذمة صيهود المنشد[22] من ضرائب متأخرة من بدلات إلتزام المقاطعات، عليه أُوصت اللجنة أن منح إلتزام جديد لهما مرهون بتسديد جميع تلك المبالغ اولاً ثم التنسيق بعدها مع الحكومتين المحليتين في ولاية البصرة ولواء العمارة ليقررا المنح من عدمه[23]، وأثار هذا الأمر تخوف السلطات العثمانية من تدهور علاقاتها مع العشائر،الأمر الذي إستوجب إعادة توزيع إلتزام الأراضي الزراعية بعدالة أكبر بما ضمن مشاركة العشائر الضعيفة في الإلتزام أيضاً، والتي سكنت في مناطق مجاورة لنفوذ شيوخ بني لام والبو محمد وحققت فرض هيمنة الحكومة أيضاً، لذلك سعى والي بغداد ناظم باشا أثناء مدة ولايته الاولى عام 1908[24]، إلى كسر نفوذ غضبان وصيهود ومعاقبتهم عن خروجهم عن سلطة الحكومة العثمانية[25]، فقرر إعادة منح إلتزام مقاطعة المجر الصغير إلى أحد أبناء عشيرة الإزيريج،عندها إلتجأ غضبان وصيهود إلى تجاوز خلافاتهما يساندهما والي البصرة عبدالرحمن حسن بك، فعملوا جميعاً على معارضة إجراءات ناظم باشا الإصلاحية[26]، ولم يفلح تحركهم سواءً لدى السلطات العثمانية في استانبول أو لدى القنصل البريطاني في بغداد(السيد جين رامسيMr.Gen Ramsuy) حينما أظهروا ناظم باشا بمظهر التفريق في التعامل مع شيوخ العشائر، الأمر الذي إعترضت عليه استانبول وبغداد موضحين أَن ناظم باشا يسعى إلى تخليص العشائر الضعيفة من تسلط الشيوخ المتنفذين أمثال غضبان وصيهود[27].

وفي تطور خطير، كانت الهجمات المسلحة على وسائل النقل النهري من السمات المشتركة للعشائر في العمارة، وهي تعكس جانباً من تسوية الخلافات والتنافس فيما بينها للإستحواذ على المقاطعات الزراعية،أو في توسيع دائرة مشاكلها ضد السلطات الحكومية، والضغط عليها للإستجابة لمطاليبهم التي يتحركون من أجلها[28]، وعليه فقد إعتادت العشائر،على فرض الأتاوات[29] على السفن التجارية، وإكتسبت تلك الأتاوات مع مرور الزمن صفة شرعية شكلت عرقلة كبيرة للتجار والحركة التجارية، فكانت السفن والبواخر بين البصرة وبغداد تدفع رسوماً في عشرة مواضع على الأقل تراوحت نسبتها بحدود روبيتين[30] للطن الواحد تدفعها وإن كانت غير محملة، وإن إمتنعت، فإنها تتعرض للقنص والسلب والقتل، وقد إستحوذ شيوخ عشائر البو محمد وبني لام على فرض رسوم العبور لقاء مرور السفن التابعة لشركة الإدارة النهرية العثمانية[31] والسفن التابعة لشركة لنج البريطانية[32]عبر مناطقهم، كما فرضوا رسم المرور من الجسور والتي كانت تمنح بالإلتزام، وكانت تستوفى من القوارب الصغيرة إلى السفينة أو الباخرة على حد سواء[33].

لقد سخّر غضبان البنيان[34] كل جهوده في تهديد حركة الملاحة في نهر دجلة بين بغداد والبصرة مروراً بالعمارة، ففي نيسان 1908تعرضت السفينة(بلوص لنج Blosse Lyuch) التابعة لشركة لنج البريطانية أثناء سيرها من العمارة بإتجاه البصرة إلى هجوم عنيف من قبل أتباع غضبان أسفر عن وقوع قتلى وجرحى كانوا على متنها، وسارع متصرف العمارة(سعاد بك1906–1909) فور إنتشار الخبر إلى إرسال قارب محمل بمدفعية تتولى مراقبة وملازمة مرور السفن والبواخر ذهاباً وإياباً بين البصرة وبغداد، وبادر القنصل البريطاني في البصرة(السيد كروMr.Grow) بمطالبة السلطات العثمانية ملاحقة الجناة وإعدامهم في العمارة، وإلزامهم دفع تعويضات مالية عن الأضرار التي أصابت السفينة مع دفع دية عن القتلى، بينما بادر القائم بالأعمال البريطاني في إستانبول(السيد ج. باركليMr.G.Barcley) إلى الإجتماع مع الصدر الأعظم(محمد فريد باشا كانون الثاني1903– تموز1908) للتأكيد على متابعة التحقيق ومحاسبة الجُناة وضمان توفير الحماية للملاحة النهرية[35]، وفي أواخر نيسان1908 شدد القنصل البريطاني في البصرة على ولاة بغداد والبصرة للقيام بدور أكبر وتنسيق جهودهما لضمان سلامة السفن وتجنب توقف حركة الملاحة النهرية، أما شركة لنج المالكة للسفينة، فرغم مطالبتها حكومة بلادها بضرورة إرسال سفن مراقبة وحماية لسفنها، إلا أن الحكومة البريطانية إرتأت تجنب الوقوع في مشاكل مع السلطات العثمانية وإبعاد عامل التوتر عن علاقاتها معها، وأدركت أهمية الإحتفاظ بعلاقات جيدة مع شيوخ العشائر المتنفذة التي تشكل تهديداً قائماً لمصالحها النهرية[36]،عليه، وبعد أشهر من الحادثة ونتيجة المراسلات بين الخارجية البريطانية وسفارتها في بغداد، أبلغت الخارجية البريطانية الحكومة العثمانية تنازل الشركة عن دعواها وإكتفت بتحذير واليا البصرة وبغداد وتحميلهم عواقب وقوع حوادث

أُخرى مشابه، وأنه يتوجب عليهم تهيئة المزيد من القوات العسكرية وإتخاذ إجراءات رادعة تجنباً لوقوع تلك الحوادث مستقبلاً[37].

أما ناظم باشا، فقد قاد القوات العسكرية بنفسه وتوجه إلى مكان الحادث،لاسيما بعد أن إمتدت منطقة الخطر من شمال العمارة إلى جنوبها حيث مناطق تسكنها البو محمد وبني لام[38]، كما طالب من الحكومة العثمانية في استانبول تعديل مواطن الخلل في سياستها تجاه عشائر العراق وإعادة رسم آلية تنفيذها، مؤكداً ضرورة محاسبة قائد القوات العسكرية في لواء العمارة(إسماعيل بك) لعجزه عن تأمين حماية الملاحة النهرية، وإشترط لتسوية مشاكل غضبان البنية ما يأتي: تسديد مابذمته من مبالغ مالية للسنوات السابقة، وتقديم الجُناة وقُطاع الطرق النهرية إلى العدالة، وإعادة المنهوبات من السفن والبواخر النهرية، مع تقديمهم لتعهد بعدم التدخل في شؤون منح التزام الأراضي في المقاطعات، وعدم إجبار الحكومة إستخدام القوة والإكراه لتحقيق ذلك[39]، ولِترضية غضبان ولِكسبه وضمان عدم قيام أبناء بني لام بمهاجمة السفن، أقدم ناظم باشا على إلغاء الإلتزام الممنوح لعشيرة الإزيريج وإعادته الى بني لام، ورغم ذلك، فإن غضبان البنيان وصيهود المنشد إستمرا في معاداة السلطات العثمانية بدعم من والي البصرة عبدالرحمن حسن بك الذي تعهد بمساندتهما والوقوف معهما ضد سياسة ناظم باشا الإصلاحية، وقد أُغري الأخير بمبلغ مالي قدره(2000) ليرة لِقاء موافقته، وهنا طالب ناظم باشا من استانبول إعفاء والي البصرة من منصبه كونه يتصرف خارج سياسة استانبول وبغداد[40]، ولاحقاً، تم ذلك بعد تسلم الإتحاديين الحكم بعد تموز 1908، إذ تم عزله عن ولاية البصرة وتولى كرم بك الولاية بدلاً عنه[41]، وأيد القنصل البريطاني في البصرة عزل الوالي مؤكداً أن ذلك يفوت عليه أي فرصة تعاون بينه وبين غضبان، مشيراً أنه بالإمكان الضغط على غضبان وذلك بتعاون شيوخ الكويت والمحمرة وشيوخ جانب بلاد فارس، وهذا يقطع عليه تجاوز الرقعة الجغرافية خارج لواء العمارة[42]، والجدير بالذكر أن التجار البريطانيين ولأجل حماية تجارتهم من مخاطر أبناء العشائر، كانوا يرفعون شكاواهم إلى القنصل البريطاني في بغداد[43]، والذي بدوره كان يتدخل إما بإستثمار علاقات صداقته مع شيوخ بعض العشائر وكسبهم بالمِنح والإمتيازات وتوظيف ذلك في ما يحقق مصالح بلاده ومواطنيه،أو اللجوء إلى الخيار المتاح دائماً وهو إستخدام القوة العسكرية بدلاً من ذلك[44].

لقد كان لمشاكل شيوخ العمارة أثارها التي إنعكست في تفاقم النزاعات والإنقسامات بين الشيوخ أنفسهم، فقد عارض عريبي الوادي[45] تحركات غضبان وصيهود وأعلن وقوفه بجانب السلطات الحكومية، ونتيجة لموقفه هذا، قام والي البصرة عبدالرحمن حسن بك بمحاولة سحب التزام مقاطعة الكحلاء[46] منه ومنحه إلى غضبان وصيهود اللذين حشدا قواتهما من أبناء عشيرتي بني لام والبو محمد وهاجموا عريبي الوادي في أواخر حزيران 1908بين مدينتي العزيزية(واسط) وقلعة صالح[47] إنتقاماً منه لمواقفه ضدهم[48].

ورغم كل تلك الإجراءات بقيت بعض العشائر في حالة عدم الخضوع للحكومة، فإستمرت عشيرتا البو محمد وبني لام في مجابهة السلطات الحكومية على ضفتي نهر دجلة فلم تسلم المواصلات النهرية من هجمات أبنائهما وقطع خطوط البريد(البرق)، الأمر الذي دفعت السلطات الحكومية إلى تجريد الشيخ غضبان البنية من المشيخة في مقاطعة الكميت[49] ومنحها إلى شخص آخر منافس له[50]، فبهدف تفكيك الروابط العشائرية، عمِلت السلطات الحكومية على منح بعض الشيوخ المناصب والأوسمة والألقاب، وإلى إشراك آخرين، خاصة الأقوياء منهم، في المؤسسات الحكومية، ولو بصورة رمزية ومنحتهم مرتبات نقدية، وأُولت بعض الأهمية لعدد منهم دون الأخر بهدف خلق روح العداء فيما بينهم وكسب المتعاونين معها ضد من يتمرد ضدها ويرفض تسليم الرسوم والأتاوات[51]، وكل ذلك كان بهدف تعزيز سيطرة الحكومة على العشائر وفرض هيبتها عليها تمهيداً لتقوية نفوذ الدولة على المجتمع العراقي عامة.

وفيما يخص سياسة توطين أبناء العشائر، فرغم عدم إستيعاب أبناء العشائر لأهداف الحكومة العثمانية الحقيقية منها، فأن الاحيرة عمِلت على مراقبة ومتابعة أداء الموظفين القائمين على تطبيق تلك السياسة ولجأت إلى تغييرهم بل إلى نفيهم خارج العراق في حال عدم قيامهم بالمهام الموكلة اليهم بصورة تامة[52]، بينما بقيت نظرة العشائر إلى إجراءات الحكومة أنها تهدد نفوذها وتخضعها لسلطة الدولة، وهذا ما يتعارض مع نظام المشيخة والسطوة العشائرية، في الوقت الذي سعت الحكومة من تنفيذها إلى ربط العشائر بالأرض الزراعية وبالحكومة معاً وهذه تمكنها من السيطرة على الإنتاج الزراعي وبالتالي إضعاف مكانة النظام العشائري المعرقل لسياسة الحكومة العشائرية[53]، وهنا تجدر الإشارة إلى تطور خطير في العلاقة البنوية بين عشائر العمارة والسلطات العثمانية، تتمثل في تقرب بعض العشائر وإتصالهم بالساسة والدبلوماسيين البريطانيين في العراق، وذلك لِتحقيق مطالبهم ووضع السلطات العثمانية في موضع الأمر الواقع أمام البريطانيين، ولايُخفى أن السلطات البريطانية إستغلت ذلك في تفويت أي فرصة تقارب بين العشائر والسلطات العثمانية عبر إضعاف ولاء العشائر للحكومة وكسب تودد لها مقابل الوقوف بجانبها، ولو شكلياً، مع الحذر في التعامل مع شيوخ العشائر بما لايُسيء إلى عِلاقاتها مع السلطات العثمانية، لذلك كانت لاتتعامل في معظم الأحيان بجدية مع تلك العشائر أو الشيوخ، وإن أقامت علاقات معهم فإنها توظف تلك العلاقات بما يخدم مصالحها ضد نوايا السلطات العثمانية التي تسعى إلى ضرب تلك المصالح بتقييد تحركاتها أو محاسبتها في حال مخالفة الأنظمة والقوانين[54].

شهد عام 1909 توسعاً في الإضطرابات العشائرية كان سببها إتخاذ السلطات الحكومية سلسلة إجراءات لمواجهة الأوضاع الإقتصادية المتردية جراء تراجع معدلات إنتاج محاصيل الحبوب الموسمية في لواء العمارة، فقررت السلطات العثمانية إيقاف التصدير والإكتفاء بالتسويق المحلي، مما كان سبباً

دفع أبناء العشائر إلى مهاجمة السفن التي تحمل الحبوب المتجهة إلى البصرة ونهبها[55]، وقد ساهم قرار منع التصدير في صعوبة تسديد الملتزمين في المقاطعات لما بذمتهم من أموال إلى الحكومة التي لجأت إلى التشديد والضغط على رؤوساء العشائر في جمع الرسوم والضرائب، كما فرضت عليهم عدم تجديد تلك الإلتزامات، إذ رفض والي البصرة محرم بك تجديد إلتزام كل من مقاطعة المجر الكبير[56] إلى عبدالكريم بن غضبان وإلتزام مقاطعتين إلى فالح بن صيهود، مما أثار إستياءً من البو محمد وبني لام الذين لجؤوا إلى مهاجمة السفن ومضايقة حركتها في نهر دجلة كما حصل لسفينة شركة لنج(خليفة) في منتصف آذار 1909 في منطقة كميت من قبل أتباع غضبان أثناء مرورها قادماً من بغداد بإتجاه البصرة[57]، وإعترض أتباع البو محمد السفينة عند عودتها إلى بغداد في أربعة مواقع بين قلعة صالح والعمارة، إلا أن الحامية العثمانية تمنكت من إخراج السفينة من منطقة الهجوم ومطاردة المهاجمين[58]، ولأجل إعاقة الإتصال بحركة السفن بين البصرة وبغداد أقدم المهاجمون على قطع خطوط البرق فإنقطع الإتصال بالسفينة العثمانية بغداد أثناء عودتها من البصرة في أواخر آذار1909 ليتضح فيما بعد أنها راسية في مدينة العمارة مع السفن البريطانية والعثمانية التي لاتتمكن من مواصلة سيرها بسبب هجمات أبناء العشائر[59].

وقد بادرت حكومة البصرة، بناءً على طلب القنصل البريطاني فيها، إلى تخصيص قارب حربي يكون تحت تصرف متصرف لواء العمارة مع تجهيز كل سفينة بريطانية عدد من الدرك لتوفير الحماية النهرية[60]، كما أعرب القنصل البريطاني في البصرة والسفير البريطاني في استانبول عن قلقهم على الرعايا الأجانب والمسافرين على السفن المحتجزة ضمن لواء العمارة، ورغم محاولتهم تخصيص السفينة البريطانية(كوميتKomeet) لإجلائهم، إلا أن تخوفهم من ردود فعل أبناء العشائر أعاق تنفيذ ذلك، رغم تكفل السلطات العثمانية سلامتهم وإبقائهم بعيداً عن دائرة الخطر، ومع تصاعد نشاط العشائر ضد السفن النهرية إستنفرت قيادة قوات الفيلق السادس تحت إمرة محمد فاضل باشا الداغستاني[61]، حشودها وإستدعت قوات الإحتياط للإلتحاق بالخدمة في ولاية البصرة، وبعد موافقة استانبول وفي 4 نيسان1909، تحركت القوات البالغة عددها(500)مقاتلاً بإتجاه العمارة على متن السفينتين بغداد والبصرة برفقة المدفعية(الوس Aluos)، وفي العمارة أعلن الشيخ عريبي باشا الوادي وضع قواته إلى جانب القوات الحكومية، وكان الإتفاق على الإلتقاء جنوب العمارة عند موقع أبي سدرة على الجانب الإيسر من نهر دجلة[62].

حدثت المواجهة بين قوات الحملة التي وصلت ظهيرة يوم 4 نيسان1909، وأبناء عشيرة البو محمد في موقع ضمن قاطع المنطقة التي يتفرع منها جدول المجر الصغير إذ تعرضت السفن الثلاث إلى إطلاق نار كثيف، ولشدة المواجهة، إنضمت السفينة(حميدية) قادمة من العمارة وهي تحمل(150) مقاتلاً

إلى الحملة فضلاً عن(800) من قوات الشيخ عريبي وبعد يومين من القتال الشرس، إضطر أبناء العشائر إلى إخلاء مواقعهم إلى مواقع أبعد من ضفاف نهر دجلة فلاَحقهم قصف السفن وقوات عريبي الذين عبروا النهر على متن السفينتين بغداد والبصرة، في هذه الأثناء، إستغل قوات بني لام نزول الجنود من السفينتين لملاحقة المهاجمين وباغتوا الجناح الأيمن لقوات الحملة التي ردت الهجوم ودافعت بكل أسلحتها، عندها إنسحبت السفينة بغداد صوب العمارة، فبادرت قيادة الفيلق السادس في بغداد إلى إرسال تعزيزات عسكرية إلى العمارة ضمت(600) مقاتلاً وأربعة مدافع على متن السفينة رصافة تحت قيادة يوسف باشا، هدفها الأساسي هو تأمين مناطق شمال العمارة، وفي يوم13 نيسان 1909 وقرب الكوت، حيث منتصف المسافة بين بغداد والعمارة، إلتقت هذه القوات مع قوات السفينتين بغداد والبصرة البالغة تعدادها مايقارب(500) مقاتل، أما العشائر التي إستعدت للمواجهة فإنها طبقت خطة تستند على مهاجمة من يقف بجانب الحكومة والمقصود هنا قوات عريبي ومن يتبعه من البو محمد في مقاطعة الكحلاء والتي لم تتمكن من الصمود والمواجهة أمام هجوم العشائر الغاضبة[63]، والقسم الآخر من القوات تحركت شمالاً لملاقاة القوات الحكومية التي تمكنت من السيطرة على مقاطعة كميت وأقام فيها فهد الغضبان وأتباعه، وكان ذلك في منتصف نيسان1909، وبذلك تم تأمين الطريق بين العمارة وبغداد، عندها أدرك كل من غضبان البنية وفالح وعبدالكريم صيهود خطورة الموقف وعدم قدرتهم على مواجهتها، فبادروا إلى طرح فكرة الإستسلام وقد أوضح والي البصرة أن الأمر بيد يوسف باشا قائد الحملة العسكرية الحكومية[64]، وكان والي البصرة(محمد عارف بك المارديني الذي حكم البصرة خلال عام 1909ودام حكمه أقل من السنة) وسيراً على عادة الولاة السابقين، قد أعلن عزل غضبان عن مشيخة بني لام، وإستبعاد أولاد صيهود(فالح وإخوته) من زعامة البو محمد وسحبت من إيديهم جميع المقاطعات والإلتزامات وحجزت جميع أموالهم[65].

مع إستمرار القوات الحكومية في إحكام سيطرتها على مناطق العمارة، تولى عبدالكريم بن صيهود قيادة قوات المعارضة وإستعد لقطع الطريق ومهاجمة القوات الحكومية التي إنسحبت من العمارة يوم 20 نيسان 1909متجهة جنوباً إلى المجر الكبير وضمت ثلاث سفن تحمل(600) مقاتلاً فضلاً عن قوات عريبي وأتباعه، وبعد قتال عنيف لأربعة أيام أواخر شهر نيسان، إستسلم قسماً من أتباع العشائر المعادية للحكومة وتفرق جمعهم وتأكد هزيمتهم مما أجبر غضبان وإخوانه فالح وبلاسم إلى الهروب إلى الأراضي الإيرانية[66]، وقد سمح الشيخ خزعل لفالح وعبدالكريم بالإقامة في نواحي الحويزة[67]، بينما ظل غضبان، الخصم التقليدي للشيخ خزعل يثير المشاكل حول تبعية العشائر القاطنة في تلك المناطق[68].

لقد كانت لأحداث العمارة إنعكاسات سلبية كبيرة على أوضاع التجار في البصرة التي تدمرت مصالحهم جراء إنقطاع حركة السفن، ودعماً لموقفهم قدم المجلس المحلي في البصرة في26

نيسان1909، طلباً إلى الصدر الأعظم(احمد توفيق باشا شباط– آيار1909) لعزل قائد القوات العامة في العمارة يوسف باشا الذي عجز عن إتخاذ إجراءات رادعة لمواجهة تحركات العشائر، وأيدهم في ذلك القنصل البريطاني في البصرة الذي كان يتقدم بشكاوى جراء تدمر المصالح النهرية لبلاده مرار، وقد إستجابت الحكومة البريطانية لتلك الشكاوي، سيما المتعلقة منها بالأمن والإستقرار داخل البصرة، فأرسلت السفينة البريطانية (سفنكسSphinx) لضمان توفير الحماية والأمان للرعايا الأجانب في البصرة[69]، أما السلطات العثمانية فقد إيقنت أن ماتحقق من إستتباب الأمن وعودة الملاحة النهرية وهدوء تحركات العشائر، لم يتم إلاَ بعد وقت ومجهود كبيرين، وأن المحافظة على هذا الإنجاز تطلب المزيد من القوات العسكرية فقررت إرسال تعزيزات إضافية إلى القوات المتواجدة في العمارة ضمت تجهيزات عسكرية وجنوداً لتصل تعدادها إلى(3200) جندياً[70]، وإضافة الى هذا الإجراء، ولحصر نشاطات العشائر ومراقبتها، قررت السلطات المحلية في البصرة سحب إلتزام المقاطعات التي منحت سابقًا إلى شيوخ معارضين وهاربين من السلطات الحكومية، وإعادة منحها إلى شيوخ آخرين متعاونين معها، فسحبت مابيد غضبان من إلتزامات ومنح إلى عمه شبيب بن مزبان وإلى إبن عمه جوي بن لازم[71]، وكذا الحال لألتزام الأراضي التي كانت بيد صيهود إذ صودرت ومنحت إلى إبن عمهم عريبي باشا الوادي(رئيس عشائر البو محمد)،وشيوخ اَخرين من البو محمد[72]، أما بخصوص غضبان البنية، فقد أرسل والي البصرة سليمان نظيف بك(1909–1910)[73] في تشرين الأول 1909 برقية إلى نظارة الداخلية يتضمن تخصيص مكافأة قدرها(500) ليرة لكل من يأتي بغضبان،حياً او ميتاً، وطالبتها الإسراع في إصدار الموافقة على نشر الإعلان، مؤكداً حرص القوات العسكرية على تأمين حياة العامة وإنهاء أعمال التجاسر والإعتداء عليهم من قبل غضبان وأتباعه، سيما أن غضبان يعول على كثرة أتباعه الذين يؤيدونه وله نفوذ واسع عليهم، وقد أثنى الصدر الأعظم(حسين حلمي باشا آيار1909–كانون الثاني1910) على طلب والي البصرة مؤكداً أن الإجراءات لملاحقة غضبان، ومنذ أربع سنوات مضت، تتعقد سيما أنه يلجأ إلى الأراضي الإيرانية ويلقى دعماً من هناك، عليه يجب توحيد جهود القوات العسكرية في بغداد والموصل والبصرة وتضييق الخناق على غضبان والإيقاع به[74]، وفور سماع غضبان بالمكافأة، قاد مايقرب من أتباعه(300) من الخيالة و(200) من المشاة وهاجم أطراف منطقة دويريج[75] فنهب(150) راساً من الأغنام وقتل عدداً من الأهالي، في الوقت الذي إستمر فيه تعرض عبدالكريم الصيهود على حركة النقل النهري وتهديد السفن وإيقاف تقدمها، ووفقاً لهذه التطورات الخطيرة، أرسل مدير ناحية دويريج في أواخر كانون الأول 1909 برقية إلى السلطات الحكومية يُطلعهم فيها بمخاطر مايحدث طالباً تدخلاً فورياً منها وإيقاف تدهور الوضع الأمني في تلك المناطق[76].

ومن قراءة الوثائق العثمانية، يتبين لنا أن الأخوين غضبان وفالح البنية وعبدالكريم الصيهود، قد تقدما بطلب العفو من السلطات العثمانية، وأشارا في طلبهما أن المرحلة السابقة(قبل تسلم الإتحاديين

للسلطة1908)، ونتيجة لسياسة الظلم وحرمان الملة من حقوقها والتجاوزات على العشائر إضطر الكثيرون إلى الهجرة والمكوث في الغربة(إيران)لأربع سنوات مضت فابتعدوا عن ديارهم وأصبحوا مطلوبين للسلطات، فحرموا من الأفكار التنويرية والحرية والعدالة المشهود للعهد الجديد، وعليه فإنهم يعاهدون بتسليم الإسلحة والأموال المنهوبة،وإنهم مستعدون لتلبية جميع الشروط التي تُفرض عليهما مقابل العفو عنهم، وقد رفع ناظم باشا برقية مستعجلة إلى نظارة الداخلية بخصوص ذلك متأملاً إستحصال إرادة العفو حفاظاً على وحدة العشائر[77]، وأكد الفريق محمود شوكت وكيل قائد الفرقة العسكرية السادسة أن غضبان البنية وعبدالكريم الصيهود يثيران المشاكل والقلاقل التي تهدد الأمن في مقاطعة المشرح[78] وشطرة العمارة(العزير)[79] وناحية دويريج، وأن إستتباب الأمن في تلك المناطق وأطراف العمارة عامة تحتم على الفرقة العسكرية السادسة تهيئة قوات كفيلة تحقق ذلك، والحذر من التهاون في التعامل مع أُولئك الخارجين عن السلطات الحكومية، بينما أكد ناظر الحربية عبر مذكرة رفعها إلى نظارة الداخلية في منتصف شباط 1910، ما تقدم به الفريق محمود شوكت مؤكداً أن الفرقة العسكرية السادسة تأخذ الأوامر من بغداد وهي حريصة على تنفيذ مهامها بكل مسؤولية تجنباً لتكرار حوادث الإخلال بالأمن وزعزعة الإستقرار[80].

وبعيداً عن المواقف الرسمية من تداعيات المشاكل، إنقسمت العشائر في لواء العمارة بين من يساند السلطات الحكومية ضد مرتكبي أعمال الإخلال بالأمن أو بالعكس، فقد رفع الشيخ عريبي الوادي برقية إلى نظارة الداخلية في كانون الثاني1910 أشار فيها أن غضبان وإخوته فالح وبلاسم وأبناء صيهود فالح وعبدالكريم وأعوانهم من مشايخ عشيرة السودان(محمد السعد وماهود وادي العجيل) ومن يتبعهم، قد إرتكبوا جرائم بحق الأهالي في مقاطعات لواء العمارة من قتل ونهب الأموال والمزروعات وتفريق لأبناء العشائر وإعتدوا على القوات العسكرية مراراً وتجاوزوا على هيبة الدولة التي وفرت الأمن والإستقرار سيما بعد1908، مما تسببت تراجع الزراعة وصعوبة تسديد أموال الإلتزام في المقاطعات وقللت من واردات خزينة الدولة، فصعُب على أصحاب الحرف والمهن القيام بمهامهم فقلت مواردهم المالية، عليه، فإن العفو عنهم غير ممكن وأنهم لايتأمنون وهم يعادون السلطات الحكومية والعشائرية معاً، فيتوجب على الحكومة إستخدام قواتها ضد هولاء ضماناً لإستقرار الأوضاع وحمايةً لأبناء العشائر المساندة لها[81]، وقد عقّب والي البصرة جلال بك في برقية أرسلها اَواخر كانون الثاني1910 إلى نظارة الداخلية على برقية الشيخ العريبي طالباً من ناظم باشا التمييز بين عشائر لواء العمارة ومواقفها من الأحداث، إذ أن عدد منها تعرض مؤخراً على أعمال إعتداء من قبل أتباع غضبان فقتل أبنائهم ونهب أموالهم وتولدت الضغينة بين أبنائهم وعلى السلطات الحكومية أن تضع حداً لهكذا حالات وتجنب وقوعها لعواقبها الوخيمة على أوضاع اللواء عامة، أما سليمان نظيف باشا فبعد تسلمه ولاية البصرة، أعلن أن فالح الصيهود يطلب مهلة عشرة أيام ليتسنى له تسليم(200) قطعة من السلاح وأنه مستعد لتقديم واجب

الطاعة للسلطات الحكومية والتعهد أمام العشائر بذلك، بينما أشار الصدر الأعظم(ابراهيم حقي باشا كانون الثاني1910–أيلول1911) في جوابه إلى نظارة الداخلية أن مسألة العفو عن فالح وعرضه تسليم الأسلحة اَمر مرتبط بتجاوزه حقوق الأهالي وإعتدائه على المال العام وأن البت في هذا الموضوع من صلاحيات مجلس الوكلاء الأعلى حصراً[82].

ومن مراسلات نظارتا الحربية والداخلية ومن تحليلنا لوثيقة أخرى نكشف موقفاً موحداً من كبار مشايخ بني لام هما جوي اللازم وشبيب المزبان، عبر تقرير مرفوع بإسمهما إلى نظارة الداخلية في تشرين الأول1910، أشارا فيها «أنه لم يعد أعمال التمرد والإعتداء على أبناء العشائر والقوات الأمنية مخفياً على اَحد، بل أن غضباناً وأعوانه يتوسعون في أعمالهم، وأن حكومتنا الإتحادية بفضل الدستور والمشروطية التي تنورنا بعدالتها ورفضها الظلم والتجاوز على حقوق الأفراد كفيلة بردع هولاء، وأننا على عهدنا وثقتنا بها، إلا أن ما أُشيع من محاولات غضبان طلب العفو، ولإننا نعلم نواياه، فإنها خديعة وحيلة يريد منها إسترجاع نفوذه، كما أنه يستميل بعض العشائر إلى جانبه بالأموال، وفعلاً هنالك من يقبل بذلك، أننا ننوه، إن منح الأمان له وعدم الإستجابة لندائنا يعني عودة أيام الإستبداد وتشتت العشائر وتعطيل مشروع إسكانهم، ونحن الشيوخ والملتزمين يصعب علينا تعمير وزراعة مناطقنا وتأدية بدلاتنا الأميرية، وعليه، فإننا نعلن مقاطعتنا الحكومة وإنهاء اِلتزاماتنا معها إذا حصل تهاوناً مع غضبان وأتباعه»[83].

ورغم كل ماذكر، إستمرت العشائر المعارضة للحكومة في رفع راية التمرد وإثارة المشاكل مما يعني المزيد من القلاقل والإضطرابات، إذ إستمر تهديد الملاحة النهرية بين الحين والآخر الأمر الذي إستوجب من الحكومة التدخل ومواجهة تلك المشاكل، إذ أن إستمرار تردي الأوضاع الإقتصادية ألقت بضلالها على العمارة، فلم تكن عام1910 أهدأ من سابقتها، خاصة مع إستمرار رداءة الموسم الزراعي[84]، وإستمر معها تخوف أبناء العشائر على أوضاعهم الإقتصادية القائمة على الزراعة، وإزداد قلقهم عندما أُشيع خبر تشكيل شركة ملاحة نهرية جديدة من إندماج شركة الإدارة النهرية الحكومية مع شركة لنج البريطانية تحت أسم شركة الهند التركية، مما يعني بالنسبة للعشائر تهديد مصادر حياتهم الإقتصادية، والحقيقة أن السلطات العثمانية كانت قلقة من هذه الأوضاع وتداعياتها على لواء العمارة، لذلك إتخذت أُولى إجراءاتها في الناحية الإدارية وهي تنصيب حسين ناظم باشا لحكم ولاية بغداد، للمرة الثانية، في أيار1910، وقد خول بصلاحيات واسعة في الإدارة والتنظيم على جميع ولايات العراق، كان على رأسها قيادة الفيلق السادس الهمايوني وتسخير كافة الجهود من أجل إستتباب الأمن والإستقرار[85]، فكان باكورة أعماله هو إضفاء الشرعية على إجراءاته عندما إستحصل فتوى من علماء الدين بخصوص تحريم الغزو ونهب الأموال، وأن على الحكومة القيام بدور النصح والإرشاد والتوجيه اولاً قبل اللجوء الى إستخدام القوة العسكرية ضد العشائر[86]، ولتأكيد هيبة الدولة إستدعى شيوخ العشائر الى حضور إجتماع

في بغداد للتفاهم حول تعاونهم مع إجراءاته لحفظ الأمن وعدم إثارة المشاكل، وتسليم المطلوبين وعدم خروجهم عن طاعة الدولة وتسليم الأسلحة وحصرها بيد السلطات الحكومية، وإزالة سوء التفاهم بين العشائر والحكومة والتعامل على أساس ثقة أكبر بينهما، وتنفيذ مشروع توطين العشائر، وتم تحديد الوجبة الأُولى من شيوخ العشائر التي ستتوجه الى بغداد وهم شيوخ البو محمد والسواعد والسودان[87]، وإظهاراً لحسن نيته في سياسته العشائرية أمر بإطلاق سراح المسجونين من أبناءهم، ولطمأنة الأهالي أوعز إلى القوات العسكرية الحكومية إلى الإنسحاب خارج لواء العمارة[88]، وقد ساهمت هذه الإجراءات في تراجع العشائر عن إثارة المشاكل بشكل نسبي[89]، ويبدو أن سياسة ناظم باشا العشائرية لقي معارضة من قبل والي البصرة سليمان نظيف بك الذي كان يرجح، كما عهد منه، إستخدام القوة تجاه العشائر المتمردة، وأن إمكانيات الفيلق السادس كفيلة بردع العشائر وإلزامهم الرضوخ لسلطة الدولة[90]، ولاشك أن الأخير بنى رأيه من تجارب سنين سابقة كانت نتيجتها عدم رضوخ العشائر لسلطة الدولة حتى مع القوة العسكرية.

ومن المهم أن نشير إلى موقف والي البصرة جلال بك من تطورات أحداث العشائر في العمارة، ففي آواخر تشرين الثاني1910 أرسل برقية إلى نظارة الداخلية أوضح فيها أن غضبان قاد أتباعه وهاجم أحد العشائر قرب ناحية الكميت ونهبوا أموال ومواشي مزارعيها وقُتل(30) شخصاً وحوالي(50) جريحاً مما تسبب في توتر وفوضى كبيرة لدى الأهالي، وإن لم يتم إرسال قوة من الفرقة العسكرية السادسة فإن ماحصل يمكن أن يتكرر وبعواقب وخيمة، كما يجب إرسال هيئة لتقصي الحادث ووضع خارطة حل لتفادي تكرار حدوثها، وبدوره رفع ناظر الداخلية البرقية إلى السلطات العثمانية وأرسل نسخة إلى حكومة بغداد، لتنسيق الجهود والإسراع في إتخاذ الإجراءات لمواجهة مايحدث[91]، ومع توالي الأحداث، قدم جلال بك مطالعة مفصلة الى نظارة الداخلية أشار فيها إلى أن حفظ أمن البلاد عامة والمنطقة الممتدة من لواء العمارة إلى ولاية البصرة خاصة، والتي تهددها المشكلات العشائرية، مسالة مهمة وحساسة تتعلق تداعياتها بمستقبل العراق عامة، مؤكداً أن السعي لحلها يكمن في نقاط عدة أولها: انه يتوجب على الحكومة القيام بإجراءات جدية وفعالة تأتي في مقدمتها تحسين ظروف الفلاحين ودعمهم مالياً بقروض لخمس سنوات بدون فوائد مالية وحل معوقات الإنتاجية الزراعية والعدالة في توزيع الأراضي لهم وتنفيذ برنامج توطين أبناء العشائر والبدو وربطهم بالأرض، وإقترح الوالي تسكين كل عشيرتين في قرية ومتابعة تصرفاتهم، والعمل على تلبية متطلبات الأهالي في أُمور تمس حياتهم اليومية وإزالة المشاكل وحلها مع التأكيد على القضاء لكل ما يخرق تنفيذ القوانين وتطبيقها، كما يجب حل مشكلة السلاح المنفلت وجمعها وحصرها بيد السلطات الحكومية فقط، كما نوه جلال بك إلى مسالة تعيين مأمورين ومدراء نواحي أو أقضية كفوءين وأن يكونوا حلقة وصل بين الأهالي والحكومة لتقديم أفضل أداء، كما أشار جلال بك الى تنفيذ كل ماذكر يجب أن يتزامن مع سياسة إعلامية عبر الجرائد تحرص عبر مقالاتها على توعية

وتوجيه الأهالي بفاعلية أكثر بما يحقق نتائج أحسن[92]، ويبدو أن تحركاً اَخر يصب في نفس ماذهب إليه والي البصرة حدث عندما أرسل شيوخ عشيرة السواعد في العمارة إلى ناظم باشا برقية اَشاروا فيها أنه تطبيقاً لمبدأ العدالة الدستورية ولدور الدولة في إنهاء آثار العهد السابق، ومساندةً لسياسة الحكومة الإصلاحية وتنفيذ برنامج التوطين، فان عشيرة السواعد تعلن إلتزامها بكل تعليمات السلطات الحكومية وتقيدها وحرصها على تحسين علاقاتها معها منعاً للتفرقة، وإنها تعلن حسن نياتها عبر إستعدادها لتسليم الإسلحة وتسليم المطلوبين للقانون، وبدوره رفع ناظم باشا البرقية إلى نظارة الداخلية مطالبا تشكيل هيئة تنسيق للتنفيذ ومتابعة الأمر[93].

المبحث الثاني: حكومة الإتحاد والترقي ومشاكل عشائر لواء العمارة 1911-1914:

بالعودة إلى تداعيات مشكلة إلتزام الأراضي في مقاطعات لواء العمارة، وإختلاف وتنافس العشائر في الإستحواذ عليها، أرسل رئيس عشائر البو محمد(زبون اليسر) برقيتين الأُولى إلى الصدارة العظمى والثانية إلى نظارة الداخلية في شباط1911 اَوضح فيهما أن هنالك تضارباً في المواقف بين حكومة البصرة المحلية وشيوخ العشائر في العمارة بخصوص إلتزام الأراضي، فزبون اليسر، ومنذ اَكثر من(17) سنة ملتزم نصف مقاطعات الشطرة ويؤدي ماعليه من واجبات، إلا أن والي البصرة وقائمقام القرنة يريدون أخذ الإلتزام منه ومنحه إلى عبدالكريم الصيهود(المتواجد في الحويزة)،ليس هذا فحسب، بل يطالبوننا بمهمة حماية أمن مناطق القرنة وأطرافها وما يتبعها، وهذا من مهام شيوخ وأبناء عشائر تلك المناطق التي لنا حدود معهم، والحقيقة، وبواسطة جهود أشخاص متنفذين في البصرة، هنالك مصالح شخصية مشتركة تجمع والي البصرة وعبدالكريم الصيهود، كما أكد أن مهمة منح وسحب الإلتزام محصور بالسلطات الحكومية وليس شيوخ عشائر العمارة، وإن أية إجراء يتم خارج إرادة الحكومة فستكون النتائج وخيمة إذ ترجع أعمال النهب والسلب ويُفقد الأمن، ونبه زبون اَيضاً أن قائمقام القرنة،(تقع القرنة عند ملتقى دجلة والفرات شمال غربي البصرة مسافة 74كم)، حديث العهد والمتنفذين في القرنة يستغلونه في كسب مصالحهم الشخصية،عليه، يتوجب توجيه لجنة كشف إلتزامات الأراضي في مقاطعات العمارة وتحديد حدود كل منها ضماناً للحقوق ومنعاً لحدوث فتن ومشاكل بين شيوخ العشائر لايُحمد عقباه[94]، وقد إنتقد فالح الصيهود إجراءات منح إلتزامات الأراضي في لواء العمارة موضحاً أن مأموري الأراضي يتصرفون خارج التعليمات الحكومية، فأصبح إلتزام أكثر من مقاطعة حكراً بيد أشخاص محدودين إلى درجة أن أبناء العشائر باتوا محرومين من إلتزام مقاطعاتهم، وهذا يُخالف مبادئ المساواة والعدالة للحكومة الإتحادية، عليه، فإننا نرفع شكاوانا إلى الحكومة للتدخل وإنهاء الأضرار التي لُحقت باللواء عامة[95].

لقد أَقلقت مشاكل العشائر السلطات العثمانية كثيراً، فقد اَعرب الصدر الأعظم(ابراهيم حقي باشا) عن أن الجرائم والجنايات التي إرتكبها ويرتكبها الأخوين غضبان وفالح وأَتباعهما في لواء العمارة

وأطرافها، أثرت كثيراً على الأوضاع الزراعية فيها وعلى واردات الدولة أيضاً، ويبدو أن هولاء آمنوا جانب الحكومة من المُلاحقة، إلا أننا نؤكد متابعة القوات العسكرية للتنكيل بهم، ولامجال للعفو عنهم خاصة أن الكثير من شيوح وأبناء العشائر يؤيدون إجراءات السلطات ضدهم ويصرون على ردعهم والقضاء عليهم[96].

في خضم تلك الأحداث، إنتهت ولاية ناظم باشا دون أن يُحقق ماأَراد من إجراءاته، ففي آذار 1911 غادر بغداد ليبدأ بعدها بوادر التوتر والإضطراب بين عشائر لواء العمارة وصلت ذروتها في شهري تموز وأب1911عندما قاد عبدالكريم الصيهود نحو(1000) من أتباعه، يساندهم أبناء عشيرة بني طرف العربية الساكنة في مقاطعة الحويزة، متوجهين إلى المنطقة المحصورة بين العزير(شطرة العمارة) والقرنة على إمتداد ضفاف نهر دجلة، وقاموا بسلب عدة سفن محملة بالحبوب وأَحرقوا إثنين أخرين خلال المدة 3-8 أب1911[97]، وكانت إحدى سفن شركة لنج تحمل(200) قطعة من الدخائر وبقيت مع السفن محصورة في ناحية العزير وزادت المخاطر عندما عطّل المهاجمون نقل البريد، وهذا الأمر حَتم التدخل الفوري من قبل نظارتي الحربية والبحرية لإنقاذ تلك السفن وإعادة الحركة النهرية إلى مجاريها[98]، وكان ذريعة عبدالكريم في هذه الحملة هو الضغط على السلطات الحكومية لأجل إستعادة مقاطعة الكحلاء الملتزمة بالوراثة في عائلته، وكانت السلطات الحكومية قد عدّ عبدالكريم متمرداً وخارجاً عن القانون الأمر الذي دفع والي البصرة إلى إنتزاع مقاطعة الكحلاء منه ومنحها إلى عريبي باشا الوادي أبن عم عبدالكريم الذي إشتهر بمساندته للسلطات الحكومية، أما والي البصرة جلال بك فعقد إجتماعاً عاجلاً حضره القنصل البريطاني في البصرة، وأعلنوا أن عبور عبدالكريم الحدود الفارسية العثمانية يُعد إنتهاكاً للأمن في تلك المناطق ولِمنع تكرارها اِتفقاَ على إتخاذ إجراءات سريعة منها توجيه السفينة(بلبول Balbool)التي تملكها شركة لنج إلى منطقة العزير لتوفير الحماية، كما قُدمّ عرضٍ إلى عبدالكريم يتضمن تلبية مطاليبه في حال تعهده بالكف عن مهاجمة السفن،وبُناءً عليه، وصلت السفينة بلبول إلى العزير دون إعتداء وتم تأمين حركة النقل النهري دون مشاكل تذكر[99]، وفي برقية كان قد أرسلها جلال بك إلى نظارة الداخلية في آواخر تموز 1911، اَوضح فيها أن عبدالكريم وأتباعه ومنذ سنوات يفرون إلى الأراضي الإيرانية وذلك بمعونة عدد من أصحاب القوارب(المشحوف) أطراف ناحية العزير، وإنه سبق لمأمور ومدير ناحية العزير إشعار ولاية البصرة بما يجري، وطالب مديرية الامُور النهرية في بغداد إتخاذ إجراءات تحفظ الأمن، مؤكداً أن تكرار الحوادث تثير قلق الأهالي ويهدد إستقرارهم، كما طالب إرسال المزيد من القوات العسكرية إلى المنطقة، وقد اَوعز ناظر الحربية الفريق محمود شوكت إلى(علي رضا باشا)قائد الفرقة العسكرية(13)التي تُلزم المنطقة، تطبيق خطة تستند،كخُطوة أُولى،على قطع الطرق التي يتواصل بها كل من يساند عبدالكريم الصيهود[100]، هذا وكان قائد القوة العسكرية في العمارة قد أمر بتجهيز السفينتين(بغداد وبرهانية)بمفرزتين من الضباط والجنود والذخيرة الكافية، وأُسندت قيادة المفرزتين

إلى أكفأ الضباط[101]، ولاحقاً، أكد والي بغداد جمال باشا(1911–1912) أن مناطق أطراف دويريج البعيدة عن ضفاف النهر باتت، بسبب هجمات غضبان، مهجورة ولم تُعد تُزرع، وهذا الأمر يخالف سياسة الحكومة الساعية إلى تفعيل برنامج إستيطان السكان خاصة أن شيوخ كثير من العشائر تساند الحكومة في هذا الأمر، وإن والي البصرة سبق أن طالب السلطات الحكومية ضرورة إدخال إصلاحات حقيقية تمس حياة أبناء العشائر وتغير من واقعهم المتردي، مع التذكير أن فكرة العفو عن غضبان إجراء إحترازي يجب توخي الحذر من إتخاذه[102].

ورغم أن الأوضاع شهدت هدوءاً نسبياً، ورغم أن حكومة البصرة أمنت جانب عبدالكريم الصيهود، إلا أن والي البصرة(حسن رضا باشا) نبه السلطات العثمانية إلى المخاطر المستمرة التي يثيرها غضبان البنية في مقاطعات العمارة المختلفة والتي تهدد إستقرار العشائر هناك، وتُعطل حياتهم القائمة على الزراعة وتعرقل عمليات إلتزام المقاطعات، كما تُفرق بين العشائر بين من يدعمه ومن يعاديه، مؤكداً أنه يتوجب على السلطات الحكومية إنهاء مشاكل غضبان ومُلاحقة أتباعه وتفريقهم[103]، وفعلاً؛ عادت المشاكل مع حلول شهر كانون الثاني1912، وهذه المرة أثارها غضبان البنية الذي كان قد التجأ إلى الأراضي الإيرانية ليُعيد تنظيم قواته وليقودها يباغت بها مناطق شمال لواء العمارة حيث أملاك إبن عمه جوي بن لازم المعروف بمعاونته للقوات الحكومية، خاصة بعد تمكنه مؤخراً من ملاحقة المهاجمين وإستعادة الماشية المنهوبة اليهم، ولم يتمكن غضبان البنية من نيل ما أَراد إذ تمكنت قوات جوي بن لازم من صد هجومه والإحتفاظ بأملاكهم، وبعد هذه الحادثة خصصت السلطة المحلية في العمارة مفرزة مسلحة تتولى مراقبة وحماية منطقة كميت ومايجاورها[104]،أما جنوب اللواء فلم تكن أوفر حظاً من شمالها، إذ حشد حاتم وعبدالكريم أُولاد الشيخ صيهود، أتباعهم في شباط1912 وهاجموا السفينة بغداد في طريقها إلى البصرة، والسفينة برهانية أثناء عودتها من البصرة ضمن المنطقة الواقعة بين العزير والقرنة، ونهبوا حمولاتها[105]، وسارعت حكومة البصرة إلى إرسال السفية(مرمريس Mrmares) تصحبها زورق لحمايتها ولحراسة منطقة الحادث، كما تم تبليغ جميع السفن بوضع مفرزة مسلحة من الجند على متنها للحماية والرد على أي هجوم للعشائر،ومع تصاعد القلاقل،تحركت السفينة مرمريس بإيعاز من حكومة البصرة أوائل آذار1912،يصحبها زورقين مجهزين بمدفعية متجهة إلى الأراضي المحادية لنهر دجلة إذ تزايد نشاط أِتباع عبدالكريم الصيهود فيها، ولم تكن الأهداف المتحققة على قدر المتوخاة منها[106]، وبالعودة إلى الأثار الجانبية لمشاكل عشائر العمارة، بين العشائر نفسها،من الأهمية الإشارة إلى مضمون برقية مفصلة أَرسلها كل من الشيوخ فهد الغضبان وموزان النعمة إلى الصدارة العظمى(رئاسة الوزراء) في نيسان1912، بخصوص مقاطعة علي الغربي التي تتعرض بين الفينة والأُخرى لهجمات المتمردين من أولاد غضبان وأولاد الصيهود، ذكراً فيها «أن قيامنا بمساندة القوات الحكومية، ومشاركتنا معها في التصدي للمهاجمين قد كلفتنا، في آخر حادث، من الارواح نحو(30 فرداً) ونهبت أموالنا ومواشينا، وقد

كافأتنا الحكومة بإلتزام الأراضي في مقاطعة علي الغربي تثميناً لدورنا في طرد(الأشقياء)، فكانت النتيجة أن إنحصر نشاطهم العدائي مقابل توسع نفوذ عشائرنا المساندة للحكومة، إلا أن قسماً من المقاطعة بقيت بيد المدعو(محمد بن خطاب) الذي يُعد المحرك الرئيس لمثيري المشاكل وهو مطلوب للسلطات الحكومية، ومؤخراً نهبوا ماقيمته(4000) ليرة من المواشي و(1000) ليرة من دخائر الأسلحة، ورغم مطالبتنا المستمرة بتدخل السلطات وإسترداد المنهوبات إلا أن أية إجراء لم تُتخذ، فتشَجع الأعداء على محاولة إستمالتنا بالأموال وإستغلال إهمال الحكومة لنا، إننا وبأسم أبناء عشائرنا نناشدكم حمايتنا وإعادة الأوضاع على ما كانت عليه في مقاطعة علي الغربي»[107].

لقد كانت نتيجة الأحداث التي شهدتها القرنة في آذار1912،أن قَدِم مجموعة من شيوخ عشائر العمارة إلى البصرة، وبعد التباحث، قرر والي البصرة حسن رضا باشا قبول وساطة شيخ مقرب من عبدالكريم يكون حلقة وصل بينهما، للتفاوض معه، كما إقترح الوالي على حكومة استانبول منح العفو عن عبدالكريم الصيهود وغضبان البنية وأتباعهما، إلا أن السلطات العثمانية لم تثق بالشيخ الوسيط فالقت القبض عليه مما أثار إنزعاج والي البصرة لعدم ثقة الحكومة بأجراءاته، وذلك في6 آيار1912، وبعد مشاورات، رضخت السلطات لمطلب الوالي ومنحت العفو عن عبدالكريم وأعوانه وأعلنت عدم ملاحقتهم قانونياً، وأَطلق صراح الشيخ الوسيط، فسحب الوالي قرار إستقالته الذي رفعه سابقاً[108].

ومما هو جدير بالأهمية، أنه كان لمشاكل العشائر صدىً كبيراً في إهتمامات النواب العراقيين في إجتماعات مجلس المبعوثان العثماني،فكان لنواب لواء العمارة(عبدالمجيد افندي[109] وقريش افندي) مشاركة واضحة مع نواب بغداد والمنتفق في تقديم تقرير إلى ناظم باشا طالبوا فيها بتفعيل دور الحكومة وتدخلها الفعال لحماية الأهالي ومتابعة قيام الموظفين بمهامهم بصورة صحيحة، ومع نقل ناظم باشا عن ولاية بغداد، إزداد مطالبة النواب بضرورة إيجاد حلول عادلة لمشاكل العشائر تضمن بناء إرتباط سليم وفاعل مع السلطات الحكومية، مؤكدين أن ذلك يتوالم مع سياسة الدولة الإتحادية التي ترفض الظلم وضياع حقوق الأهالي أو التجاوز على هيبة الدولة، وهذا يتطلب تعيين أشخاص على دراية وتفهم كبير لأوضاع العشائر في العراق[110]، كما شارك نواب العراق في مجلس المبعوثان من(بغداد، الموصل،كربلاء، كركوك)، النواب العرب في رفع تقرير إلى المجلس أوضحوا فيه أن الصلاحيات الواسعة لناظم باشا لم تترجم إلى أعمال واقعية تساهم في تحسين أُوضاع العشائر وتطور من واقع الزراعة، وأَشاروا إلى أنه اَخفق في تطبيق سياسة عشائرية عادلة مما تسبب في تفاقم الفساد والإخلال بالأمن والإستقرار[111]، وزاد من ذلك عدم كفاءة الموظفين والإداريين وعدم إمتلاكهم خبرة في التعامل، فضلاً عن الفساد الذي كان مستشرياً والذي يعارض أية إتجاه إصلاحي في الدولة[112] ولأجل وضع خارطة طريق للتعامل مع العشائر، إقترح نواب بغداد والبصرة والمنتفق إعفاء أبناءهم من الخدمة

العسكرية التي تعد سبباً في تمردهم وأكدوا على تجريدهم من السلاح حفاظاً للأمن وتمهيداً لتوطينهم وربطهم بعلاقات وطيدة مع السلطات الحكومية[113].

إن الأوضاع التي هدأت نسبياً في لواء العمارة حتى نهاية سنة1912، لم تكن إلا نتيجةً للإجراءات الإحترازية التي كانت السلطات الحكومية تتخذها تجاه العشائر، ولكنها لم تكن تعني تخلص الحكومة من المشاكل العشائرية، وهذه المرة هاجت العشائر ووقفت بوجه الحكومة عندما حاولت الأخيرة إعادة تلزيم المقاطعات وإستحصال بدلاتها المالية، سيما وأن حكومة البصرة المحلية أرسلت السفينة(برهانية) في30 كانون الثاني1912 لإرغام ملتزمي المقاطعات من الشيوخ على تسديد مابذمتهم من أموال متأخرة[114] ، ولتجنب التصَادم مع السلطات الحكومية، قدّم غضبان البنية عرضاً إلى متصرف العمارة (راجي أفندي1912–1913) يتضمن قيامه بتسديد(100) الف من مجموع(162)الف ليرة من ما بذمته من أموال الإلتزامات السابقة، مقابل إبقاء مابعهدته من إلتزامات الأراضي، بل طالب بإلتزامات جديدة، وإلا؛ فإنه سيحرض أتباعه على قطع الطريق النهري بين بغداد والبصرة وسيخلق المزيد من المتاعب في العمارة ومايجاورها[115]،كما قدم فالح البنية عرضاً مماثلاً إلى القنصل البريطاني في البصرة تضمن رغبة أخيه غضبان الحصول على إلتزام المقاطعات لـ(15) سنة، مع إعادة عرض ماسبق عرضه إلى متصرف العمارة ملوّحاً بالتهديدات التي ليست من الصعوبة الإلتجاء إليها في حال عدم تلبية مطاليبه[116]، فكان أن تعرضت السفينة مجيدية إلى هجوم عشائري اَواخر نيسان1913 قرب الشطرة فنهبت ماعلى متنها من أموال وممتلكات، عندها تقدم متصرف العمارة وقائمقام الشطرة بمطالبة استانبول بسرعة التعامل والسيطرة على تلك الإعتداءات وتوفير الحماية للملاحة النهرية[117].

ولم يُبدِ القنصل البريطاني إهتماماً جادّاً بمطاليب الأخوين، الأمر الذي دفعهما إلى التوجه لكسب السلطات العثمانية والتفاهم معها، وذلك في حزيران1913[118]، ومن تجارب طويلة لم تثق السلطات الحكومية بنواياهما، فعملت على الضغط على غضبان بإثارة التفرقة بين الموالين له، فشهد أيلول 1913 حملة عسكرية على قرية فهد الغضبان قرب علي الغربي[119] اَسفرت عن وقوع ضحايا من الجانبين، وقد حاولت حكومة العمارة المحلية مساندة القوات الحكومية بإرسال قوة عسكرية على ظهر سفينة حربية، إلا أن والي البصرة طلب منها التريث وتدارك الموقف[120]، عندها إقترح متصرف العمارة على السلطات العثمانية في استانبول خطة تستند على إقامة حصون صغيرة تتوزع في مناطق العمارة المختلفة وتضم(15) جندياً مجهز بمدفع، وترتبط ببعضها البعض عبر خطوط لاسلكية [121]، إلا أن الخطة رُفضت من قبل المقيم السياسي البريطاني في بغداد (جين رامسيGen. Ramsny) الذي راى أن فرض حصار على الحصون ستفشل الخطة ببساطة[122]، ويبدو أن غضبان أدرك صعوبة مواصلة مجابهة قوة الدولة العسكرية وسياسة الإتحاديين القائمة على ضرب قوة ونفوذ العشائر لذلك بدء يسعى، من جديد، للحصول على عفو وعطف الحكومة العثمانية وذلك بوساطة أحد أعيان بغداد المدعو(عبدالقادر باشا الخضيري)[123]، الذي تمكن من

تقريب التفاهم بينهما[124]، وإستحصل عفواً سلطانياً بأسم غضبان الذي تمكن من العودة إلى لواء العمارة في كانون الثاني1914[125]، ورغم ذلك فإن قلاقل جديدة حدثت في مقاطعة علي الغربي التي شهدت في نيسان 1914مواجهات وسقوط أكثر من(12) قتيلاً و(25)جريحاً، وتفاقمت الأوضاع أكثر عندما تعرضت إحدى السفن التجارية إلى إطلاق نار فقتل ربانها وإثنين من المسافرين، وقد تقدم رباني السفن الآخرين طلباً إلى والي البصرة، في منتصف نيسان 1914حول ضرورة حماية السفن والطرق النهرية التي باتت مهددة بالإنقطاع جراء تجاوزات العشائر[126]، وفي آيار1914 اَقدم غضبان على الإنتقام من أقربائه المساندين للحكومة، فهاجم فهد الغضبان وأبن أخيه جوي بن لازم[127]، وخاض نزاعاً مع أقرباء آخرين له حول الالتزامات الزراعية[128]، ورغم محاولات والي بغداد إيقاف النزاعات إلا أن تفاقم الأحداث أجبره إلى إستدعاء زعماء الطرفين إلى بغداد وفرض الإقامة الجبرية عليهم[129].

النتائج:

- يمكن تأطير مشاكل عشائر لواء العمارة، وموقف السلطات العثمانية منها، ضمن معادلة علاقات متداخلة ومتبادلة، فالعشائر تريد ممارسة سطوتها من خلال هيبة نظام المشيخة القائمة على قوة أبنائها وامتلاك الأراضي الزراعية، أما السلطات الحكومية فلا يهمها غير تحقيق مصالحها المالية والإقتصادية المغلفة بقوتها العسكرية،وكلما تضاربت مصالحهما ازدادت فرص التنافر بينهما، فكان لجوء العشائر إلى ضرب المصالح النهرية العثمانية والبريطانية وسيلة ضغط لتحقيق مطالبها.
- كان لتداعيات الأوضاع العامة المتردية للدولة العثمانية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر تأثيراً كبيراً في رسم ملامح علاقاتها مع العشائر، ورغم محاولات الحكومة وضع حلول شافية وتطوير أوضاع العشائر، ولجوئها إلى القوة في تحقيق ذلك، إلا أن النتائج باتت أكثر سلبية، فأبناء العشائر تمسكوا أكثر بالعشيرة ونظام المشيخة بإعتبارها ضمانة وملجأً ضد إجراءات الحكومة بحقهم، وهذا إن دل على شيء،إنما يدل على أن إجراءات السلطات الإتحادية لم تأتِ بشيء جديد فيما يتعلق بحل مشاكل العشائر التي تصاعدت وتيرتها مع تصاعد إستخدام القوة العسكرية ضدها.
- تميز عدد من الولاة، في بغداد أو البصرة، أو من تولى متصرفية العمارة، بقيامهم بدور كبير في التصدي لمشاكل العشائر، كناظم باشا والي بغداد أو ولاة البصرة كجلال بك أو حسن رضا باشا، وكان تقريب شيوخ من السلطات الحكومية وإبعاد آخرين، سيما في مسألة منح إلتزامات الأراضي، أن نتجت عنها فئات متنفذة تمتلك دعماً من الحكومة تتعالى على العشائر أو الشيوخ الاخرين، وفئات مهمشة تلجأ إلى إثارة أعمال التمرد وتفعيل مشاكل تخرق الأمن والإستقرار، حينها بدأ جلياً تصدع الروابط بين أبناء العشائر إذ غلبت المصالح الشخصية على مصلحة المشيخة والعشائرية.
- دخلت العلاقة العثمانية البريطانية،جراء المشاكل العشائرية، في نفق معقد، فمصلحة العشائر كانت تتحكم بتوجيه دفة الأحداث، فهي تضغط على السلطات العثمانية بعرقلة السفن النهرية،من جهة،

ومن جهة آخرى، تساير الحكومة وتضرب المصالح النهرية البريطانية، والأخيرة تعدها ورقة ضغط ضد الحكومة العثمانية التي تنافسها في العراق، فأصبح الموضوع معقداً وحلولها صعبة.

- المراسلات اليومية والدورية للقناصل والدبلوماسيين البريطانيين بخصوص العشائر وتعرضهم للمصالح البريطانية في العراق دليل القلق والمتاعب الكبيرة التي كانت تسببها تلك الأحداث لهم، والتي كانت تضعهم في تصادم مع السلطات العثمانية، وكانت مرهقة إقتصادياً من حيث حجم القوات العسكرية والمبالغ المالية وتداعياتها على الوضع العام للوجود البريطاني في العراق وقتها.
- لم تفلح جميع إجراءات السلطات الحكومية في إبعاد أبناء العشائر عن معاداتها، بل صارت في وتيرة متصاعدة وإتخذت أبعاداً جانبية ضمن رقعة جغرافية أوسع من لواء العمارة وباتت سمة متلازمة للمشهد التاريخي لم تنتهي رغم إنتهاء الوجود العثماني في العراق.

الهوامش:

(1) ترجع أساس مدينة العمارة إلى سنة 1861 عندما قام والي بغداد محمد نامق باشا(1861–1868)، ببناء حصن للقوات العسكرية على نهر دجلة عرف بـ(الأوردي) أي الفيلق، وبمرور الأيام بنيت المساكن حولها لتتوسع وتظهر مدينة العمارة، وأُلحقت بلواء البصرة حتى سنة1866، إذ أصبحت لواءً مستقلاً يرتبط بولاية بغداد وضمت ثلاثة أقضية هي:العمارة، طويريج، وشطرة العمارة، وفي سنة 1872 تحولت إلى سنجق(قضاء) وبقيت كذلك إلى سنة 1875 إذ استحدث البصرة كولاية فأصبحت العمارة أحد السناجق الأربعة التابعة لها(البصرة، العمارة، المنتفك، والإحساء)، مجلة "لغة العرب"،ج(3)،السنة(8)،آذار1930، ص168؛ يعقوب سركيس، مباحث عراقية في الجغرافيا والتاريخ والآثار وخطط بغداد،القسم الأول، شركة التجارة والطباعة المحدودة،(بغداد،1948)، ص195.

(2) بنو لام من القبائل الطائية القحطانية الأصل، هاجرت أوائل القرن السادس عشر الميلادي من الحجاز ليتوجه قسم منهم إلى العراق إذ إستقروا في مناطق الجنوب في الأقسام الشمالية من العمارة، ويُعتبر عشائر بيت بنية ال مزبان (أحد بيوت بيت مذكور) البيت الأساس لعشائر بني لام،أما البو محمد فتعود جذورها إلى عزة من قبيلة زبيد القحطانية اليمنية الأصل،هاجرت حوالي منتصف القرن السادس عشر الميلادي وسكنت مناطق الحدود بين العراق وإيران، ويُعد بيت خليفة الشويل أحد أبرز بيوتاتها ومن أهم تفرعاته بيوت: الوادي، خليفة، ياسر، وصيهود، للتفاصيل عن بني لام والبو محمد ينظر،عبدالكريم النداوي تاريخ العمارة وعشائرها أو تاريخ ما أهمله التاريخ،مطبعة الارشاد،(بغداد،1961)، ص ص36–51؛ ثامر عبدالمحسن العامري، موسوعة العشائر العراقية،ج2،(لندن، د.ت)،ص ص226–284.

(3) هم مجموعة من طلبة مدرسة الطب العسكرية الكبرى في استانبول أسسوا في شباط 1889 منظمة ثورية سرية بأسم (إتحاد عثماني جمعيتي) لتتمكن لاحقاً من إستلام السلطة في الدولة العثمانية في تموز 1908 وإعادة العمل بالدستور المعلق منذ سنة 1878،وإستمروا في الحكم حتى قيام الجمهورية التركية سنة1923، إذ إنتهى دورهم وسلطتهم على الحياة السياسية في تركيا سنة 1926،للتفاصيل ينظر،أرنست رامزور،تركيا الفتاة وثورة 1908،(بيروت،1960)، ص89؛ فيصل محمد الأرحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين (1908–1914)، (الموصل،1975)، ص131.

(4) مصطفى طوران،أسرار الإنقلاب العثماني، ترجمة:كمال خوجة، ط4، دار السلام للطباعة،(بيروت،1985)،ص71؛ علي شاكر علي ونجم الدين عبدالستار ليلاني،التطورات السياسية وإنعكاساتها على المؤسسة العسكرية في الدولة العثمانية 1910–1913، مجلة "جامعة تكريت للعلوم الانسانية"، مج(23)،ع(3)، شباط2016، ص71.

(5) توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني1908–1914،(القاهرة،1960)،ص ص221–222.

(6) أحمد صائب، عبدالحميد أوائل سلطنتي،إيكنجي طبعة،هندية مطبعه سنده أُولنمشدر،(القاهرة،1326هـ–1908م)، ص161؛عبدالعزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864–1918،(القاهرة ،1969)،ص50.

(7) عبدالعزيز نوار سليمان، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا،المكتبة العربية، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،(القاهرة،1968)، ص59.

(8) طوران، المصدر السابق، ص56؛ أحمد نوري الأنصاري،النصرة في أخبار البصرة،ط2،(بغداد،1976)، ص15.

(9) مجلة"لغة العرب"، السنة(1)،ج(6)،كانون الأول1911،ص ص244-245؛جواد رضا رزوقي السبع، سياسة الحكومات المتعاقبة تجاه العشائر وأثرها على المجتمع العراقي1869-1958، مجلة "لارك" للفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية، ع(27)، جامعة واسط، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية،2017، ص1.

(10)من القبائل الحميرية التي هاجرت وسكنت الجزيرة الفراتية جنوبي العراق،وتضم أفخاذاً كثيرة منها السواعد، الكورجية، آل ربيع، آل مذخور، وغيرهم للتفاصيل ينظر:النداوي،المصدر السابق،ص ص51-55.

(11)من العشائر العربية التي تعود أُصولها إلى ربيعة العدنانية التغلبية،هاجرت منتصف القرن السادس عشر الميلادي وإستوطنت منطقة العمارة والحويزة ثم إستقرت في منطقة كميت، ويعتبر بيت مذكور البيت الأساس لكل مشايخ عشائر البو دراج للتفاصيل ينظر: العامري، المصدر السابق،ج(3)، ص ص140- 150.

(12)الارشيف العثماني، نظارة الداخلية، الأوراق المتفرقة، رقم16/37،(1332هـ-1914م).

(13)جاسم حسين الصكر،شيخ العشيرة ودوره السياسي في العراق في سنوات الإنتداب البريطاني1920-1932،دار الفرات،(الحلة،2009)،ص ص52-53؛ للتفاصيل عن التوزيع الجغرافي لأراضي عشائر العمارة ينظر:محمد باقر الجلالي، موجز تاريخ عشائر العمارة،ط1،دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع،(بغداد،2012)،ص ص189-194.

(14)الارشيف العثماني،نظارة الداخلية، قلم المكتوبي(قلم التحريرات)، 453/32، ص ص8-12،(1290هـ،1873م)؛ للتفاصيل عن توزيع الاراضي في لواء العمارة ينظر:عبدارزاق الحسني، موجز تاريخ البلدان العراقية،ط1،مطبعة النجاح،(بغداد،1930)، ص ص110-111.

(15)كان إلتزام أراضي المقاطعات لاتمنح إلا بأمر من شيوخ بني لام، وبمرور السنين بسطوا سيطرتهم دون منازع على المنطقة الممتدة بين القرنة والكوت والطريق النهري الممتد بين بغداد والبصرة، وبحكم موقع اللواء بين الدولة العثمانية وإيران فان بني لام كانت تستغل العلاقات المتأرجحة بينهما في توسيع نفوذها، جبار عبدالله الجويبراوي، تاريخ ميسان وعشائر العمارة دراسة إجتماعية إقتصادية سياسية،(بغداد،1989)،ص88.

(16)غضبان البنية-البنيان(1883-1929) بن مذكور بن مزبان بن جنديل تولى مشيخة بني لام بعد وفاة والده سنة1897، فكان أصغر من تولى المشيخة، وهو من كبار شيوخ بني لام وإشتهر بمعاداته للعثمانيين والبريطانيين، ينظر:الجويبراوي، المصدر السابق، ص ص299-305؛ الجلالي، المصدر السابق، ص ص11-21.

(17)عماد أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الأراضي في العراق 1914-1932،(بغداد،1978)،ص172-173.

(18) تقع على الضفة اليسرى من نهر المجر الكبير على مسافة 23 كم من العمارة جنوباً، وكانت ملحقة بناحية المجر الكبير التابعة لقلعة صالح ثم استقلت لحالها، ينظر:الحسني،المصدر السابق،ص193.

(19)الجواهري، المصدر السابق، ص72.

(20) هو فالح بن صيهود بن منشد بن خليفة(1845-1941)، من أبرز شخصيات عشائر البو محمد إشتهر بمواقفه المعادية للوجود العثماني والبريطاني في العراق، تسنم منصب نائب ثلاث مرات في العهد الملكي، إشتهر بألقاب عدة منها هرقل العراق والهدام وملك الأهوار، ينظر: العامري، المصدر السابق،ج(2)، ص ص148-149.

(21)وزارة الخارجية البريطانية(و.خ.ب)، مكتب السجلات العامة(م.س.ع)،تقرير المقيم السياسي والقنصل البريطاني العام في بغداد(جين رامسي)الى القائم بالأعمال البريطاني في استانبول(ج.باركلي)،رقم(55),424/216 في 9حزيران1908.

(22)هو صيهود بن منشد بن خليفة وقد إستلم مشيخة البو محمد سنة 1909،ينظر:الجلالي،المصدر السابق،ص25.

(23) و.خ،ب،(م.س.ع)،تقرير القنصل البريطاني في البصرة(كرو) الى وزير الخارجية البريطاني(اي.كري)، رقم(17), 424/216 في13حزيران 1908.

(24)حسين ناظم باشا(1848–1913)، تولى حكم ولاية بغداد مرتين، الأُولى سنة 1908، والثانية 1910–1911، أُغتيل من قبل الإتحاديين بعيد الإنقلاب العسكري سنة 1913،للتفاصيل ينظر:نظر علي أمين الشريف،إدارة الوالي ناظم باشا لولاية بغداد1910–1911،مجلة "كلية الاداب"،جامعة بغداد،ع(90)، 2009،ص ص125 – 157.

(25)و.خ، ب،(م.س.ع)،تقرير القنصل البريطاني في البصرة(كرو) إلى وزير الخارجية البريطاني(أي. كري)،رقم (30), 424/215 في 15 نيسان1908.

(26)المصدر السابق، تقرير المقيم السياسي والقنصل البريطاني العام في بغداد(جين رامسي) إلى وزير الخارجية البريطاني(إي.كري)، رقم(17),424/246 في13حزيران 1908.

(27)المصدر السابق، رقم(55), 424،216 في 9حزيران1908؛ نجدة فتحي صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب،ط1، منشورات المكتبة العصرية،(بيروت،1969)، ص76.

(28) ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث 1900–1950تاريخ سياسي إجتماعي وإقتصادي،ط(1)،ج(1)، ترجمة: سليم طه التكريتي،الفجر للنشر والتوزيع،(بغداد،1988)، ص53.

(29) الأتاوه أو الخوة–الخاوة، ضرائب غير مشروعة كانت تفرض بالقوة والإكراه، وتُعد المورد الأساسي لدخل الشيخ بل عد وقفاً له،للتفاصيل ينظر:عبدالجبار الراوي،البادية،ط2،مطبعة العاني،(بغداد،1949)،ص ص125–126؛عباس العزاوي،تاريخ الضرائب العراقية من صدر الإسلام حتى آواخر العهد العثماني،(بغداد،1959)،ص21–24، ص96.

(30) الروبية عملة هندية تراوحت قيمتها إلى عشرة قروش ونصف، كان التعامل بها محصوراً في ولاية البصرة تحديداً أما في باقي مدن العراق فكانت نادرة الإستعمال، وبعد سنة 1932، إذ صدرت العملة العراقية، منع التعامل بها نهائياً، ينظر:حامد البازي،البصرة في الفترة المظلمة، دار منشورات البصري،(بغداد،1971)،ص ص157–158.

(31) كانت بدايات الشركة في سنة 1855، إذ عرض والي بغداد رشيد باشا(1853–1857) إلى التجار فكرة تأسيس شركة ملاحة نهرية برأسمال مشترك، وإمتلكت باخرتين بدأتا نشاطهما بإنتظام سنة 1862، وأقدم الوالي نامق باشا (1862–1867)على توسيع الشركة وسمتها بأدارة عمان–عثماني،ولمدحت باشا(1869–1872) إسهاماً كبيراً في تطوير خدمات الشركة،ومن بعد عهده عانت من سوء الإدارة والتنظيم إلى درجة أن سفنها عُرضت للبيع، وفي سنة 1904 إشترتها دائرة السنية الحميدية وألحقتها بـ(إدارة البواخر الحميدية)، وبعد سنة 1909 إندمجت مع شركة لنج البريطانية التي إستحوذت على سفنها منذ نيسان 1914، جميل موسى النجار،الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني1869–1917،ط1،مكتبة مدبولي،(القاهرة،1991)،ص ص 431–435؛أسامة عبدالمجيد العاني،الأوضاع الإقتصادية

في بغداد خلال المدة 1831–1872،"المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية"،ع(61–62)،السنة(32)، تونس، ديسمبر–كانون الأول2020، ص276.

(32) ترجع بدايات الشركة إلى سنة1861عندما قام الأخوان(هنري، توماس،وستيفن) لنج بإنشاء شركتهم الخاصة في لندن بأسم شركة لنج وإخوانه المحدودة للملاحة النهرية في العراقLynch Brothers، وفتحت فروع لها في البصرة وبغداد، وإشتهرت في العراق بأسم شركة ستيفن لنج المحدودة، وإستمرت في أعمالها حتى سنة 1920 إذ إنتهت مع قيام الدولة العراقية، للتفاصيل ينظر :زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام 1914 دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الإستعماري،ط1، مطبعة العاني،(بغداد،1968)، ص ص185–197.

(33) حسين محمد القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج العربي1869–1914،مطبعة الإرشاد،(بغداد،1989)، ص352.

(34) عمل غضبان على توسيع نفوذ عشيرته عن طريق المصاهرة، فقام بتقوية علاقاته مع بني طرف وعشائر كعب والمينا فتزوج من إحدى بنات رؤوساء بني طرف، كما إنه تزوج إبنة الشيخ طلال رئيس عشيرة كعب، وتزوج أيضاً من إبنة موسى بن محمد رئيس عشيرة السواعد، فأضاف بذلك قوة تلك العشائر الى قوة عشيرته وصار يستند اليهم في مواجهة السلطات الحكومية، ينظر :الجلالي،المصدر السابق، ص ص33،30.

(35)و.خ، ب،(م. س.ع)، المصدر السابق، رقم(30),424/215 في15 نيسان 1908، IOR,R/15/5/7,Turkish Arabia, April1908,pp25-26,

(36)فؤاد قزانجي،العراق في الوثائق البريطانية1905–1930،تقديم ومراجعة:عبدالرزاق الحسني،دار المأمون،(بغداد، 1989)،ص54؛ صفوة، المصدر السابق ص75–78.

(37) IOR,R/15/5/7,Turkish Arabia,Dec.1908,p.37.

(38)الارشيف العثماني، نظارة الخارجية، أوراق القسم السياسي،(ص ص1–108/56/5/5)، 1324هـ /1908م.

(39)و.خ، ب،(م.س.ع)، المصدر السابق، رقم(55),424/216 في 9حزيران1908.

(40)المصدر السابق، رقم(30),424/215 في15نيسان1908، رقم(17),424/216 في13حزيران1908، رقم(55), 424/216 في 9حزيران1908.

(41)أبن الغملاس، البصرة ولاتها ومتسلموها من تأسيسها حتى نهاية الحكم العثماني، ط1،(بيروت،1908)،ص83.

(42)و.خ، ب ،المصدر السابق،رقم(17),424/216 في 13حزيران1908؛صفوة،المصدر السابق،ص ص75–76.

(43)العراق في وثائق سالدانا ترجمة:محمد الجمال،مجلة"دراسات تاريخية"،ع(35)،السنة(9)،(بغداد،2010)،ص146.

(44) ج.ج. لوريمر،دليل الخليج،القسم التاريخي،ج(4)،(قطر،د.ت)،ص2063؛نوار المصدر السابق،ص ص90–91.

(45)هو عريبي بن وادي بن منشد بن خليفة أحد الشيوخ البارزين لبيت الوادي وعشائر البو محمد، إشتهر بعريبي باشا الوادي وهو أبن عم فالح بن صيهود،ينظر: مجموعة من الباحثين،المصدر السابق،مج(9)، ص206.

(46)الكحلاء جدول كبير يتفرع من الضفة اليسرى لنهر دجلة عند جدول الحسيكي المتفرع من نهر الكحلاء على مسافة 27 كم شرق العمارة، ينظر :الحسني، المصدر السابق، ص192.

(47) تبعد مسافة47 كم عن العمارة وسميت بالشطرة لأن دجلة يشطرها إلى قسمين،ينظر: جمال بابان،اصول أسماء المدن والمواقع العراقية، ج1، ط2،المجمع العلمي الكردي،(بغداد،1976)،ص ص176–177.

(48) IOR,R/15/5/7,Turkish Arabia,Apr.1908,p30.

(49)ناحية تقع شمالي العمارة مسافة48 كم على الضفة اليمنى لنهر دجلة، أسسها شيخ البو دراج (الشيخ خطاب) عام 1878، ينظر: لوريمر،القسم الجغرافي،ج(3)،ص1289؛ الحسني،المصدر السابق، ص ص192-193.

(50)الجواهري،المصدر السابق،ص72.

(51)إبراهيم فاعور الشرعة، موقف القبائل البدوية من قافلة الحج الشامي والخط الحديدي الحجازي في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، مجلة "الدارة"،ع(4)،السنة(31)،(الرياض، تشرين الثاني2005)،ص48.

(52) Ghassan R. Atiyyah, Iraq 1908- 1921 political study, The Arab Institute for Research and Publishing, (Beirut,1973),p.36.

(53)كريم حمزة، تاريخ الإستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق تخادم الدولة والمشيخة، مجلة"عمران"، العدد5/19،(د،م)،2017، ص95.

(54)إبراهيم، المصدر السابق،ص39؛ القهواتي،المصدر السابق، ص112.

(55)أنستانس ماري الكرملي،خلاصة تاريخ العراق منذ نشوءه إلى يومنا هذا،(البصرة،1919)،ص207.

(56) مقاطعة تقع على الضفة اليسرى من نهر الجر الكبير المتفرع من الجهة اليمنى لنهر دجلة جنوبي مدينة العمارة نحو29 كم، أسسها الشيخ صيهود البو محمد عام 1876،ينظر:بابان،المصدر السابق، ج1، ص ص272-273.

(57) و.خ، ب، المصدر السابق، تقريران للقنصل البريطاني في البصرة(كرو) الى السفير البريطاني في استانبول(ج. لوثر)، رقم(18),424/219، في20 آذار1909؛ والرقم(20),424/219، في 31 آذار1909.

(58) المصدر السابق، تقرير المقيم السياسي والقنصل البريطاني العام في بغداد(جين، رامسي)،إلى السفير البريطاني في استانبول(جي. لوثر)،رقم(50/492),219/ 424 في31 آذار1909.

(59) المصدر نفسه، تقرير السفير البريطاني في استانبول(جي. لوثر) الى وزير الخارجية البريطاني(أي. كري)، رقم (272),424/219 في15 نيسان1909.

(60) المصدر نفسه، رقم(18),424/219 في20 آذار1909.

(61) تولى ولاية بغداد لمدة قصيرة سنة 1908، ثم وكيلاً للوالي من آيار-آب1909،ينظر:النجار،المصدر السابق،ص ص472-474.

(62) و.خ، ب، المصدر السابق، رقم(272),424/219 في15 نيسان 1909.

(63) المصدر نفسه، رقم(50/492),424/219 في 18 أيار1909.

(64) المصدر نفسه، تقريران للقنصل البريطاني في البصرة(كرو)الى السفير البريطاني في استانبول(جي. لوثر)، رقم (23),424/219 في 29 نيسان 1909، و الرقم(27), 424/219 في7 آيار 1909.

(65) عباس العزاوي، موسوعة تاريخ العراق،ج(8)، ص ص234-235.

(66) و.خ، ب، المصدر السابق، رقم(27),424/219 في 7 آيار 1909.

(67) مدينة صغيرة تقع داخل الأراضي الإيرانية تبعد حوالي 25 ميلاً(40) كم عن مدينة العزير العراقية وتقع على نهر الكرخا شمال غربي المحمرة بإتجاه العمارة، ينظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

(68) النداوي،المصدر السابق، ص ص131.

(69) و.خ، ب،المصدر السابق، رقم(23),424/219 في29 نيسان 1909.

(70) المصدر نفسه، رقم(50/492),424/219 في 18 آيار 1909.

(71) سجلات مكتب الهند(س،م،ه)، ل/ب+س/212/10/، رقم/ب(1913-1953)، خلاصة الأحداث في العراق التركي، آذار1913، ص7.

(72) و.خ، ب،(م.س.ع)،تقرير وكيل القنصل البريطاني في البصرة(ماثويس) إلى السفير البريطاني في استانبول(ج. لوثر)،رقم(43),424/226 في10آب1911.

(73) (1868–1927)، أديب وشاعر وكاتب وسياسي من أصول كردية من مدينة ديار بكر، تولى الحكم في ولايات البصرة وقسطموني وطرابزون ثم الموصل وبغداد وذلك خلال المدة من1909–1915، ترك ارثاً ادبياً كبيراً واشتهر بأرائه الحرة ونزعته الدستورية،توفي في استانبول،ينظر:محمد علي الصويركي، معجم اعلام الكرد في التاريخ الاسلامي والعصر الحديث،منشورات بنكه زين،(السليمانية،2006)، ص332.

(74) الارشيف العثماني، نظارة الداخلية،أوراق القسم السياسي،(26/5/105)،1325ر/1909م،و(26/5/107) (بدون تاريخ)، ينظر مطالعة الصدر الاعظم الى نظارة الداخلية،(26/5/111)،جمادي الاول1328ه/حزيران 1909م.

(75) هي قسم من سنجق الإمارة من ولاية البصرة، تحدها قضاء العمارة من الغرب والحدود الايرانية من الشمال الشرقي، ومن الجنوب قضاء الزبير،وتقع على بعد 48كم الى الشرق والى الشمال من العمارة، وهي المقر الرئيس لبنو لام، ينظر: لوريمر،المصدر السابق، القسم الجغرافي، ج1،ص ص496–497.

(76) الارشيف العثماني، المصدر السابق،(26/5/28)،1325ر/1909م.

(77) ينظر نص الطلبات في، الارشيف العثماني،المصدر السابق،(ص3/26/5/120)1326ر/1910م و(5/121/ 26) و(26/5/122) في 1327ر/1911م، وبرقية ناظم باشا في،(ص1/26/5/120)،1326ر/1910م.

(78) وتقع على الضفة اليمنى لنهر المشرح على مسافة(32 كم) شرقي مدينة العمارة، مجلة "لغة العرب"،ج(3)،السنة (8)، آذار1930، ص171؛الحسني، المصدر السابق، ص192.

(79) وتقع في منتصف المسافة بين القرنة وقلعة صالح على الضفة اليمنى لنهر دجلة، وتمتد من جنوب العمارة الى مسافة ما شمال القرنة ويسكنها البو محمد، ينظر: لوريمر،القسم الجغرافي،ج6، ص ص2294–2295.

(80) الارشيف العثماني، نظارة الداخلية،أوراق القسم السياسي،(26/5/27)، محرم1327ه/كانون الثاني1909م، (26/5/26)،(26/5/29)، صفر1328ه/شباط 1910م.

(81) وقد ذيلت البرقية بأسماء رؤوساء المهن والحرف(أمين الحرفة) المؤيدة لمضمونها،الارشيف العثماني، المصدر السابق،(26/5/15)،1326ر/1910م.

(82) الارشيف العثماني،المصدر السابق،(26/5/40)،1326ر/1910م،(26/5/50)،ربيع الاول1328ه/آذار1910 م،(52–26/5/53)، 1326ر/1910م.

(83) للتفاصيل ينظر،الارشيف العثماني، المصدر السابق،(ص ص1–26/5/116/3)،1326ر/1910م.

(84) القهواتي، المصدر السابق، ص352.

(85) برو، المصدر السابق، ص ص178–187، ص204؛جريدة(صدى بابل)،ع(246)، في1 تموز1914.

(86) جريدة(زوراء)،ع(233)،9أيلول1911؛جريدة(صدى بابل)،ع(91)،9تموز1911،ع(100)، في 17أيلول1911.

(87) الارشيف العثماني،المصدر السابق،(26/5/118)،1326ر/1910م؛ ينظر عن السواعد والسودان، الجلالي، المصدر السابق،ص ص82–90؛ الجويبراوي، المصدر السابق، ص ص312–316،ص ص333–336.

(88) س. م. ه، ل/ب+س/188/10،خلاصة...، نيسان و أيار1910، ص8، حزيران1910، ص6.

(89) عباس العزاوي،تاريخ العراق بين إحتلالين،ج(8)،شركة التجارة والطباعة،(بغداد،1956)،ص ص199–200.

(90) س.م.هـ،ل/ب+س/188/10/،خلاصة ،نيسان وأيار 1910،ص8؛(صدى بابل)،ع(41)،السنة(1)،28 آيار 1909

(91) الإرشيف العثماني،المصدر السابق،(26/5/125) و(26/5/126)،1326ر/1910م.

(92) ينظر نص المطالعة في، الارشيف العثماني،المصدر السابق،(ص ص1-26/5/101/2)،1326ر/1910م.

(93) وقد ذيلت البرقية بأسمي الشيخيين بداي غضبان الحسين وحنتوش هيس(كذا)،ينظر:الارشيف العثماني، المصدر السابق،(26/5/126)،1326ر/1910م.

(94) الارشيف العثماني،المصدر السابق،(ص ص1-26/5/37/2)،(ص ص1-26/5/38/2)،(26/5/41)،(42/ 26/5)،1327ر/1911م.

(95)الارشيف العثماني، المصدر السابق،(26/5/7)،(بدون تاريخ).

(96)الارشيف العثماني،المصدر السابق،(26/5/34)، صفر1329هـ/شباط1911م.

(97) و.خ، ب، المصدر السابق، رقم(43) و(424/226) في10 آب 1911.

(98) الارشيف العثماني، المصدر السابق،(26/5/78)، شعبان 1329هـ/آب1911م.

(99) و.خ،ب،المصدر السابق،رقم(43)و(424/226)في10آب1911؛للتفاصيل ينظر:تقرير قائد الفرقة(13)علي رضا باشا الى نظارة الداخلية،الارشيف العثماني،المصدر السابق،(26/5/82)،1327ر/1911م.

(100) الارشيف العثماني،المصدر السابق،(26/5/85)،1327ر/1911م؛(26/5/76)،شعبان1329هـ/آب1911.

(101) جريدة(صدى بابل)،ع(95)، السنة(2)،13 آب1913.

(102) الارشيف العثماني، المصدر السابق،(26/5/22)،1327ر/1911م.

(103) الارشيف العثماني، المصدر السابق،(ص ص1-26/5/19/2)،1327ر/1911م.

(104) س. م.هـ، ل/ب+س/212/10/، رقم ب/1912/1093/،خلاصة..، كانون الثاني1912، ص10.

(105) مجلة "لغة العرب"، ج(9)، السنة(2)، آذار1912، ص ص367-368.

(106) س.م.هـ، ل/ب+س/212/10/،رقم ب/1912/1575،خلاصة...،شباط1912، ص1؛رقم ب/1912/2325؛ خلاصة...، شباط و آذار1912،ص1.

(107) الارشيف العثماني، المصدر السابق، ص ص1-2(26/5/138)، نيسان1328ر/ نيسان1912م.

(108) الارشيف العثماني،المصدر السابق،(26/5/142)1328ر/1912م؛س.م.هـ،ل/ب+س/212/10/،رقم/2840/ 1912، خلاصة...،آيار1912،ص4.

(109) عبدالمجيد الشاوي من مواليد بغداد سنة1872، شغل عدداً من الوظائف الإدارية في العهدين العثماني والملكي فانتخب عضواً في مجلس المبعوثان العثماني عن مدينة العمارة لدورتين متتاليتين 1912-1918واخر منصب له في العهد الملكي كان عضواً في مجلس الاعيان، توفي في بيروت 1928،ينظر:ابراهيم الدروبي، البغداديون أخبارهم ومجالسهم، مطبعة الرابطة،(بغداد،1958)، ص ص32-33.

(110) جريدة"صدى بابل"، السنة(2)،ع(94) في30 تموز1911.

(111) عصمت برهان الدين عبدالقادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني 1908-1914، ط1،الدار العربية للموسوعات،(بيروت،2006)، ص169.

(112) جريدة"صدى بابل"، السنة(2)،ع(97)، في 27 آب1911.

(113) عبدالقادر، المصدر السابق، ص ص188-189.

(114) س.م.هـ ، ل/ب+س/212/10/، رقم ب/1913/1213، خلاصة...، كانون الثاني1913، ص5.

(115) و.خ، ب، تقرير القنصل البريطاني في البصرة(كرو)إلى السفير البريطاني في استانبول(جي. لوثر)، رقم(16), 424/238 في15آذار1913.

(116) المصدر السابق، تقرير السفير البريطاني في استانبول(جي. لوثر)إلى وزير الخارجية البريطاني(أي. كري)، رقم (137),424/237 في 14آذار1913.

(117) الارشيف العثماني، نظارة الخارجية، اوراق القسم السياسي، ص ص 3-94/29/7، 1331هـ/1913م.

(118) س.م.هـ ، ل/ب+س/212/10/،رقم 1913/3105 /، خلاصة...،حزيران1913، ص3.

(119) قضاء مركزه مدينة علي الغربي وتتبعه ناحية علي الشرقي، تقع على الضفة اليمنى لنهر دجلة وتبعد(100)كم شمال العمارة، مجلة "لغة العرب"،ج(3)،السنة(8)،آذار1930، ص172؛ بابان، المصدر السابق، ص209.

(120) س.م.هـ ، ل/ب+س/212/10/، رقم1913/4691/،خلاصة...،أيلول 1913، ص1.

(121) في آواخر سنة1913خصصت السلطات العثمانية رواتب شهرية لشيوخ عدد من العشائر في المناطق التي تشهد تهديداً لنقل البريد، وذلك لضمان حفظ الطرق وسلامة ناقلي البريد، وفي حال وقوع أي حادث يكون الشيخ تحت طائلة المحاسبة والمسألة وتحمل التكاليف،مجلة "لغة العرب"،ج(5)،السنة(3)،تشرين الثاني1913، ص280.

(122) س.م.هـ ، ل/ب+س/212/10/،رقم/ب1913/5054/،خلاصة...، تشرين الأول1913، ص1.

(123) ولد وتوفي في بغداد(1860-1923)، وكان أحد التجار المتنفذين فيها، وهو أبن تاجر بغدادي مشهور هو الحاج عبدالرزاق جلبي الخضيري الذي إمتلك أملاك واسعة في بغداد والعمارة والبصرة،وأسس شركة الخضيري للنقل النهري بين بغداد والبصرة ليكون منافساً لشركة لنج البريطانية وإفتتح فرعاً لها في العمارة،الجويبراوي،المصدر السابق ، ص132؛ النداوي،المصدر السابق،ص125.

(124) س.م.هـ، ل/ب+س/212/10/، رقم/ب1913/1916/،خلاصة... تشرين الثاني وكانون الأول 1913و كانون الثاني1914، ص2.

(125) مجلة "لغة العرب"،ج(7)، السنة(3)، كانون الثاني1914،ص392؛ النداوي، المصدر السابق، ص125.

(126) س.م.هـ، ل/ب+س/212/10/، رقم/ب1914/2492/، خلاصة....، نيسان1914، ص1.

(127) كان جوي بن لازم قد قدم الى بغداد وجاء بـ(115) بعيراً و(30) بقرةً و(1000) رأس غنم ليبيعها في الأسواق ويدفع أثمانها ضرائباً للحكومة، مجلة "لغة العرب"،السنة(3)،ج(10)، نيسان 1914، ص560.

(128) س.م.هـ، ل/ب+س/212/10/،رقم/ب1914/2739/،خلاصة...آيار1914،ص2؛ مجلة"لغة العرب"،ج(11)، السنة (3)، أيار1914، ص613.

(129) س.م.هـ، ل/ب+ س/212/10/،رقم/ب1914/4029/، خلاصة...حزيران و تموز1914، ص1.

List of sources and references:

A- Basbakanlik Osmanli Arsivi -Istanbul:

- Hariciye Nezareti Siyasi Evraki:
- HR.SYS (108/56/5) 1324هـ/1908م - HR.SYS (94/29) 1331هـ/1913م
- Dahiliye Nezareti Mektubi Kalemi: - DH.MKT (453/32) 1290هـ/1873م
- Dahiliye Nezareti Mutenevvia Evraki: - DH.MTV (16/37) 1332هـ/1914م
- Dahiliye Nezareti Siyasi Kisim Evraki: -DH.SYS (26/5/7) (no date)
- DH.SYS (26/5/15) 1326ر/1910م

- DH.SYS (26/5/19) م1911/ر1327 - DH.SYS (26/5/22) م1911/ر1327
- DH.SYS (26/5/26) م1910/ه1328 - DH.SYS (26/5/27) م1909/ه1327
- DH.SYS (26/5/28) م1909/ر1325 - DH.SYS (26/5/29) م1910/ه1328
- DH.SYS (26/5/34) م1911/ه1329 - DH.SYS (26/5/37) م1911/ر1327
- DH.SYS (26/5/38) م1911/ر1327 - DH.SYS (26/5/40) م1910/ر1326
- DH.SYS (26/5/41) م1911/ر1327 - DH.SYS (26/5/42) م1911/ر1327
- DH.SYS (26/5/50) م1910/ه1328 - DH.SYS (26/5/52) م1910/ر1326
- DH.SYS (26/5/53) م1910/ر1326 - DH.SYS (26/5/76) م1911/ه1329
- DH.SYS (26/5/78) م1911/ه1329 - DH.SYS (26/5/82) م1911/ر1327
- DH.SYS (26/5/85) م1911/ر1327 - DH.SYS (26/5/101) م1910/ر1326
- DH.SYS (26/5/105) م1909/ر1325 - DH.SYS (26/5/107) (no date)
- DH.SYS (26/5/116) م1910/ر1326 - DH.SYS (26/5/118) م1910/ر1326
- DH.SYS (26/5/120) م1910/ر1326 - DH.SYS (26/5/121) م1911/ر1327
- DH.SYS (26/5/122) م1911/ر1327 - DH.SYS (26/5/125) م1910/ر1326
- DH.SYS (26/5/126) م1910/ر1326 - DH.SYS (26/5/138) م1912/ر1328
- DH.SYS (26/5/142) م1912/ر1328

B- Foreign Office, Public Record Office -London:

- 424/215 No.(30)April 1908
- 424/216 No.(17)June 1908 , No.(55)June 1908
- 424/219 No.(18)March1909, No.(20)March1909, No.(23)April1909, No.(27) May 1909, No.(272)April 1909, No.(50/492)March-May1909
- 424/226 No.(43) August 1911
- 424/237 No.(137) March 1909 - 424/238 No.(16) March 1909

C- Foreign Office, India Office Records-London(I.O.R):

- L/P+S/10/188/: Summary of Events in Turkish Iraq during the Month of Apr,May, and June 1910.
- L/P+S/10/212/No.B/1093/1912,Summary of…,Jan.1912.
- L/P+S/10/212/No.B/1575/1912,Summary of…,Feb.1912.
- L/P+S/10/212/No.B/2325/1912,Summary of…,Feb,Mar1912.
- No.B/2840/1912,Summary of,May.1912 -No.B/1213/1913,Summary of…,Jan.1913.
- No.B/1953-1913,Summary of,Mar.1913. -No.B/3105/1913,Summary of…,June1913.
- No.B/3105/1913,Summary of…,June1913 -No.B/4691/1913,Summary of…,Sep.1913.
- No.B/5054/1913,Summary of…,Oct.1913.- No.B/2492/1914,Summary of…,Apr.1914.
- No.B/1916/1913,Summary of…,Nov,Oct.1913,Jan.1914.
- No.B/2739/1914,Summary of,May.1914. -No.B/4029/1914,Summary of.Jun.Jul.1914.
- IOR.R/15/5/7, Turkish Arabia, Apr.,Dec.1908.

D- The Books:

- Ibn Al-Ghamlas, Basra, its Governors and Recipients from its Founding until the End of the Ottoman Rule ,1st Edi.,Arab House Encyclopedias,(Beirut ,1908).
- Ahmed Saeb,Abdel Hamid Awal Sultanty,2nd Edi.,Al-Hindiya Press,(Cairo, 1908).
- Ahmed Nouri Al-Ansari, Al-Nusra in Basra News, investigation: Youssef Ezz Al-Din, 2nd Edi., (Baghdad,1976).
- Instance Marie Al-Karmali, a summary of the history of Iraq from its inception to the present day, (Al-Basra,1919).

- Ernest Ramzor, Young Turkey and the Revolution of 1908, translated by: Ahmed Saleh Al-Ali, (Beirut,1960).
- Tawfiq Ali Berro, The Arabs and the Turks in the Ottoman Constitutional Era (1908, 1914), (Cairo,1960).
- J.J. Lorimer, Guide the Gulf, Historical Section, Part(4),(Qatar,undate).
- ======, Guide the Gulf , Geographical Section, Part(1),Part(3),(Qatar,undate).
- Jassim Hussein Al-Sakr, the sheikh of the clan and his political role in Iraq in the years of the British Mandate 1920-1932,(Dar Al-Furat, (Babylon,2009).
- Jabbar Abdullah Al-Juwaibrawi, The History of Maysan and the Clans of Al-Amarah, a socio-economic and political study, (Baghdad,1989).
- Jamil Musa Al-Najjar, The Ottoman Administration in the Wilayat of Baghdad from the Reign of Governor Midhat Pasha to the End of the Ottoman Era 1869-1917, 1st Edi., Madbouly Press, (Cairo,1991).
- Hamed Al-Bazi,The Basra in the Dark Period,Al-Basri House,(Baghdad,1971).
- Hussein Muhammad al-Qahwati, The Commercial Role of Basra in the Persian Gulf,1869-1914, Al-Irshad Press, (Baghdad,1989).
- Zaki Salih, Britain and Iraq until 1914, A Study in International History and Colonial Expansion, 1st Edi., Al-Ani Press, (Baghdad,1986).
- Abdul-Jabbar Al-Rawi, Al-Badia,1st Edi. , Al-Ani Press, (Baghdad,1949).
- Abdulaziz Muhammad Awad, The Ottoman Administration in the State of Syria, 1864-1918, (Cairo,1969).
- Abdul Karim Al-Nadawi, The History of Al-Amarah and its Clans, or the History of What History Has Neglected, Al-Irshad Press, (Baghdad,1969).
- Ibrahim Al-Droubi,Al-Baghdadi's News and Councils, ,(Baghdad, 1958).
- Ismat Burhan El-Din Abdel-Qader, The Role of Arab Representatives in the Council of Ottoman Envoys,1908-1914,1st Edi., Al-Aralabi House,(Beirut, 2006).
- Imad Al-Jawahiri, History of the Land Problem in Iraq1914-1932,(Baghdad, ,1978).
- Jamal Baban, The Origins of the Names of Iraqi Cities and Sites, 2nd Edition, Part 1, the Kurdish Scientific Academy, (Baghdad,1976).
- Abbas Al-Azzawi, The History of Iraq between Two Occupations, Part 8, The Last Ottoman Era 1872-1917, Trading and Printing Company,(Baghdad,1956).
- =====, The history of Iraqi taxes from the beginning of Islam until the end of the Ottoman era, (Baghdad,1959).
- =====, Encyclopedia of Iraq's Clans,Vol.(2),1st Edi., Arab House of Encyclopedias, (Beirut,2005).
- Abdul Razzaq Al-Hasani, Brief History of the Iraqi Countries, 1st Edition, Al-Najah Press, (Baghdad,1930).
- Ghassan R. Atiyyah, Iraq 1908- 1921 political study,The Arab Institute for Research and Publishing, (Beirut,1973).
- Fouad Qazanji, Iraq in British Documents 1905-1930, presented and revised by: Abdul Razzaq Al-Hasani, Dar Al-Mamoun, (Baghdad,1989).
- Faisal Muhammad al-Rahim, The Evolution of Iraq Under the Federalists, 1908-1914, (Almosul,1975).
- Muhammad Baqir Al-Jalali, Brief History of the Al-Amarah Clans,1st Edi.,Dar Difaf for Printing, Publishing and Distribution, (Baghdad,2012).
- Mustafa Turan, Secrets of the Ottoman Coup, 4th Edi., translated by: Kamal Khoja, Dar al-Salaam for printing, (Beirut,1985).
- Najda Fathi Safwa, Iraq in the Memoirs of Foreign Diplomats, 1st Edit., Al-Mataba Al-Asriya Publications, (Beirut,1969).

- Yaqoub Sarkis, Iraqi Investigations in Geography,History,Archeology, and Baghdad's Plans, Section One, Trading and Printing Company Limited,(Baghdad,1948).
- Thamer Abdul Mohsen Al-Amiri, Encyclopedia of Iraqi Tribes, Part(2),Al-Safa and Al-Marawi Library, (London, undated).

H- Magazines and newspapers:

I- The Magazines:

- Ibrahim Faour Al-Shara'a, the position of the Bedouin tribes towards the Levantine Hajj convoy and the Hijaz railway in the nineteenth and beginning of the twentieth century,"Dara"magazine,iss.(4),year(31),November2005.
- Ali Shaker Ali and Najm al-Din Abdul Sattar Leilani, Political developments and their implications for the military establishment in the Ottoman Empire1910-1913,Tikrit University Journal for Human Sciences,Vol.23,Iss.(3),Feb.2016.
- Karim Hamza, The history of the political use of the local identity in Iraq serving the state and the sheikhdom ,Imran magazine,iss.(5/19),(no a place) ,2017.
- Nathr Ali Amin al-Sharif, Administration of Governor Nazim Pasha of the Wilayat of Baghdad1910-1911,Journal of the College of Arts,Iss.(90),Baghdad University ,2009.
- Iraq in Saldana Documents, translated by: Muhammad Al-Jammal, Journal of Historical Studies, No.(35), year (9),(Baghdad,2010).
- Lughat al-Arab magazine, part (6), year(1), Oct.1911.

- part (9), year(2) Mar.1912 -part (5), year(3) Nov.1913.-part (7), year(3) Jan.1914.
- part (10), year(3) Apr.1914. - part (3), year(8) Mar.1930.

j- newspapers:

- Zawra, Issue (233)9 September,1911. -Echo of Babylon, -Iss(41)28 May,1909.

- Iss.(91)9 Jul,1911. - Iss.(100)17 Sep,1911 -Iss.(95)
- Iss.- Iss.(94)30 Jul.,1913. - Iss.(95) 13Aug,1913. -Iss.(246)Jul.1914.